الأصل التاسع
الاشتغال بالبناء والعمل لا بالتكلف والجدل

obeikandl.com

الأصل التاسع
(الاشتغال بالبناء والعمل لا بالتكلف والجدل)

قال حسن البنا:

«وكل مسألة لا ينبنى عليها عمل، فالخوض فيها من التكلف الذى نهينا عنه شرعا، ومن ذلك: كثرة التفريعات للأحكام التى لم تقع، والخوض فى معانى الآيات القرآنية التى لم يصل إليها العلم بعد، والكلام فى المفاضلة بين الأصحاب رضوان الله عليهم وما شجر بينهم من خلاف، ولكل منهم فضل صحبته، وجزاء نيته، وفى التأول مندوحة».

إيجابية حسن البنا:

كان حسن البنا رجلا له من اسمه نصيب كبير، فقد كان شخصية إيجابية بناءة، همه أن يبنى وينشىء، لا أن يهدم ويدمر. وكذلك أراد لأنصاره وأتباعه أن يكونوا بنائين لا هدامين. ولهذا وجههم إلى العطاء والعمل لا إلى المراء والجدل، ورباهم على الإيجابية لا السلبية، وعلى أن يكونوا فعَّالين لا قوَّالين. حتى لا يدخلوا تحت من ذمهم الله تعالى بقوله: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ * إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ**﴾[الصف: ٢ – ٤].

كان يعرف قيمة الوقت، ويغالى به، حتى إنه كتب فى أحد أحاديث الجمعة مقالا بعنوان (الوقت هو الحياة) معترضا على من يقول: الوقت من ذهب، مبينا أن الوقت أغلى من الذهب، ومن الماس، ومن كل جوهر ثمين. فإن الوقت هو الحياة، وهل حياة الإنسان إلا الوقت الذى يمضيه من مهده إلى لحده، ومن ساعة الميلاد إلى ساعة الوفاة؟ وندد بالذين يتسلون بقتل أوقاتهم، وما يدرى المسكين أنه حين يقتل وقته إنما يقتل نفسه!

لهذا لا ينبغى أن يضيع الإنسان وقته – أو حياته – سدى، ولا يغتنمه فيما

ينفعه من علم أو عمل صالح فى الدنيا والآخرة. ولاسيما أن الله تعالى سائل كل امرئ يوم القيامة عن عمره فيم أفناه؟ وعن شبابه فيم أبلاه؟ فعليه أن يضن بعمره النفيس أن يضيع إلا فيما ينفع.

ولا نعجب إذا جعل الشيخ البنا من (وصاياه العشر) التى أوصى بها إخوانه وأبناءه: الواجبات أكثر من الأوقات، فعاون غيرك على الانتفاع بوقته، وإذا كانت لك حاجة فأوجز فى قضائها.

وكان دائم التحذير من الجدل العقيم أو السوفسطائى، الذى ليس وراءه بيان لحق، ولا كشف لباطل، أو حل لمشكلة، أو تقارب فى المواقف، لكن وراءه إيغار الصدور، وإثارة الفتن، واستمرار الصراع، وكثيرا ما كان الإمام البنا يذكر بالحديث الشريف الذى رواه أبو أمامة عن النبى ﷺ: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل»(١).

ومن هنا حذر فى هذا الأصل من أصوله العشرين من الخوض فى المسائل التى لا ينبنى عليها عمل، ولا يترتب عليها أثر إيجابى فى دين الإنسان أو دنياه، إلا ما تأكله من أوقات، وما قد تتركه من حزازات، أو تفريق بين الأفراد والجماعات.

ولهذا قال: «كل مسألة لا ينبنى عليها عمل، فالخوض فيها من التكلف الذى نهينا عنه شرعا».

يشير إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦] وقد روى أن سيدنا عمر رضى الله عنه كان يمشى فى طريق، فسقط عليه ماء من الميزاب (ماسورة السطح) وكان معه رفيق أصابه الماء أيضا، فقال رفيق عمر: يا صاحب الميزاب! ماؤك طاهر أم نجس؟ فقال عمر: يا صاحب الميزاب، لا تخبرنا، فقد نهينا عن التكلف!

---

(١) رواه الترمذى فى التفسير (٣٢٥٠) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه فى المقدمة (٤٨) والحاكم فى المستدرك: (٢/٤٤٧، ٤٤٨) وصححه ووافقه الذهبى، وحسنه الألبانى فى صحيح الجامع الصغير (٥٦٣٣).

وله وقائع ومواقف كثيرة من هذا النوع. كلها ضد التكلف وروى عنه البخارى فى صحيحه نهينا عن التكلف (١).

الشاطبى يقرر هذا الأصل بجلاء:

وهذا الأصل مقتبس بوضوح وصراحة من (الموافقات) للإمام أبى إسحاق الشاطبى رحمه الله. ويبدو أن الأستاذ البنا - عليه رحمة الله - قد قرأ (الموافقات) وهضمها جيدا، واستفاد منها فى هذه الأصول فى أكثر من موضع، كما أشرنا إلى ذلك فى حديثنا عن الأصل الخامس المتعلق بـ (السياسة الشرعية) وان الأصل فى العبادات التعبد والالتزام بالنص دون النظر إلى العلل والمعانى، كما أن الأصل فى العادات والمعاملات النظر إلى العلل والمقاصد.

ولا غرو أن نعود إلى (الموافقات) لنأخذ منها الأدلة التى ذكرها الشاطبى وفصلها، لتقعيد هذه القاعدة، وتأصيل هذا الأصل.

يقول رحمه الله فى (المقدمة الخامسة):

(كل مسألة لا ينبنى عليها عمل فالخوض فيها خوض فيما لم يدل على استحسانه دليل شرعى، وأعنى بالعمل: عمل القلب وعمل الجوارح من حيث هو مطلوب شرعا.

والدليل على ذلك استقراء الشريعة: فإنا رأينا الشارع يعرض عما لا يفيد عملا مكلفا به. ففى القرآن الكريم: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ**﴾ [البقرة: ١٨٩] فوقع الجواب بما يتعلق به العمل، إعراضا عما قصده السائل من السؤال عن الهلال: لمَ يبدو فى أول الشهر دقيقا كالخيط ثم يمتلئ حتى يصير بدرا ثم يعود إلى حالته الأولى؟ ثم قال: ﴿**وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا**﴾ [البقرة: ١٨٩] بناء على تأويل من تأول أن الآية كلها نزلت فى هذا المعنى، فكان من جملة الجواب: أن هذا السؤال - فى التمثيل - إتيان للبيوت من ظهورها، والبر إنما هو التقوى لا العلم بهذه الأمور التى لاتفيد نفعا فى التكليف ولا تجر إليه.

---

(١) رواه البخارى فى كتاب (الاعتصام بالكتاب والسنة) باب ما يكره من كثرة السؤال ومن تكلف مالا يعنيه، الحديث (٧٢٩٣).

وقال تعالى – بعد سؤالهم عن الساعة: أيان مرساها؟ –: ﴿ **فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَ** ﴾ [النازعات: ٤٣] أى إن السؤال عن هذا سؤال عما لا يعنى، إذ يكفى من علمها أنه لابد منها، ولذلك لما سئل عليه الصلاة والسلام عن الساعة قال للسائل: «ما أعددت لها»[١] إعراضا عن صريح سؤاله إلى ما يتعلق بها مما فيه فائدة، ولم يجبه عما سأل.

وقال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ** ﴾ [المائدة: ١٠١] نزلت فى رجل سأل: من أبى؟ روى أنه عليه السلام قام يوما يُعرف الغضب فى وجهه فقال: لا تسألونى عن شىء إلا أنبأتكم. فقام رجل فقال: يا رسول الله من أبى؟ قال: أبوك حذافة. فنزلت[٢]. وفى البابين روايات أخر.

وقال ابن عباس – فى سؤال بنى إسرائيل عن صفات البقرة –: لو ذبحوا بقرة ما لأجزأتهم، ولكن شددوا فشدد الله عليهم. هذا يبين أن سؤالهم لم يكن فيه فائدة.

وعلى هذا المعنى يجرى الكلام فى الآية قبلها عند من روى أن الآية نزلت فيمن سأل: أحجُّنا هذا لعامنا أم للأبد؟ فقال عليه السلام: «للأبد. ولو قلت "نعم" لوجبت». وفى بعض رواياته «فذرونى ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم أنبياءهم» الحديث[٣]. وإنما سؤالهم هنا زيادة لا فائدة عمل فيها، لأنهم لو سكتوا لم يقفوا عن عمل، فصار السؤال لا فائدة فيه. ومن هنا نهى عليه السلام عن «قيل وقال وكثرة السؤال»[٤] لأنه مظنة السؤال عما لايفيد.

وقد سأله جبريل عن الساعة فقال: «ما المسؤول عنها بأعلم من السائل»[٥]

---

(١) متفق عليه من حديث أنس. انظر اللؤلؤ والمرجان (١٦٩٣).
(٢) متفق عليه من حديث أنس وأبى موسى. المصدر السابق (١٥٢٢ – ١٥٢٤).
(٣) متفق عليه عن أبى هريرة. اللؤلؤ والمرجان (٨٤٦).
(٤) متفق عليه عن المغيرة بن شعبة. اللؤلؤ والمرجان (١١١٧).
(٥) متفق عليه عن أبى هريرة.

فأخبره أن ليس عنده من ذلك علم، وذلك يبين أن السؤال عنها لا يتعلق به تكليف.

ولما كان ينبنى على ظهور أمارتها الحذر منها ومن الوقوع فى الافعال التى هى من أماراتها، والرجوع إلى الله عندها، أخبره بذلك، ثم ختم عليه السلام ذلك الحديث بتعريفه عمر أن جبريل أتاهم ليعلمهم دينهم. فصح إذن أن من جملة دينهم فى فصل السؤال عن الساعة أنه مما لا يجب العلم به.

وقال: «إن أعظم الناس جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته»[1]، وهو مما نحن فيه، فإنه إذا لم يسأل لم يحرم فما فائدة السؤال عنه بالنسبة إلى العمل؟

وقرأ عمر بن الخطاب (وفاكهة وأبا) عبس: وقال هذه الفاكهة فما الأبّ؟ ثم قال: نهينا عن التكلف.

وفى القرآن الكريم: ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي** ﴾ [الإسراء: ٨٥] وهذا بحسب الظاهر يفيد أنهم لم يجابوا، وأن هذا مما لا يحتاج إليه فى التكليف.

وروى أن أصحاب النبى ﷺ ملُّوا ملَّة فقالوا: يا رسول الله حدثنا. فأنزل الله تعالى: ﴿ **اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا** ﴾[الزمر: ٢٣] وهو كالنص فى الرد عليهم فيما سألوا، وأنه لا ينبغى السؤال إلا فيما يفيد فى التعبد لله، ثم ملوا ملة فقالوا حدثنا حديثا فوق الحديث ودون القرآن، فنزلت سورة يوسف[2] انظر الحديث فى فضائل القرآن لأبى عبيد.

وتأمل خبر عمر بن الخطاب مع ضبيع[3] فى سؤاله الناس عن أشياء من القرآن لا ينبنى عليها حكم تكليفى، وتأديب عمر له.

---

(١) متفق عليه عن سعد. المصدر السابق (١٥٢١).

(٢) ولكن سورة يوسف من القرآن نفسه، وليست شيئا دون القرآن! ولهذا قال فى أولها: ﴿ **الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ** ﴾ [يوسف: ١-٢]. المؤلف.

(٣) فى بعض الروايات ضبط بأنه (صَبِيغ بن عِسْل).

وقد سأل ابن الكواء على بن أبي طالب عن (الذرايات ذروا فالحاملات وقرا) الخ فقال له على : ويلك! سل تفقُّها ولا تسأل تعنتا، ثم أجابه، فقال له ابن الكواء : أفرأيت السواد الذى فى القمر؟ فقال : أعمى سأل عن عمياء، ثم أجابه، ثم سأله عن أشياء، وفى الحديث طول .

وقد كان مالك بن أنس يكره الكلام فيما ليس تحته عمل،و يحكى كراهيته .

أوجه استحسان هذا الأصل :

وبيان الاستحسان فيه من عدة أوجه متعددة ذكرها الشاطبى :

١– منها أنه شغل عما يعنى من أمر التكليف الذى طُوِّقه المكلف بما لا يعنى، إذ لا ينبنى على ذلك فائدة لا فى الدنيا ولا فى الآخرة، أما فى الآخرة فإنه يُسأل عما أمر به أو نهى عنه، وأما فى الدنيا فإن علمه بما علم من ذلك لا يزيده فى تدبير رزقه ولا ينقصه، وأما اللذة الحاصلة عنه فى الحال، فلا تفى مشقة اكتسابها وتعب طلبها بلذة حصولها . وإن فرض أن فيه فائدة فى الدنيا فمن شرط كونها فائدة شهادة الشرع لها بذلك، وكم من لذة وفائدة يعدها الإنسان كذلك، وليست فى أحكام الشرع إلا على الضد، كالزنى، وشرب الخمر، وسائر وجوه الفسق والمعاصى التى يتعلق بها غرض عاجل . فإذن قطع الزمان فيما لا يحنى ثمرة فى الدارين، مع تعطيل ما يُحنى الثمرة، من فعل مالا ينبغى .

٢– ومنها أن الشرع قد جاء ببيان ما تصلح به أحوال العبد فى الدنيا والآخرة على أتم الوجوه وأكملها، فما خرج عن ذلك قد يظن أنه على خلاف ذلك، وهو مشاهد فى التجربة العادية : فإن عامة المشتغلين بالعلوم التى لا تتعلق بها ثمرة تكليفية، تدخل عليهم فيها الفتنة والخروج عن الصراط المستقيم، ويثور بينهم الخلاف والنزاع المؤدى إلى التقاطع والتدابر والتعصب، حتى تفرقوا شيعا . وإذا فعلوا ذلك خرجوا عن السنة، ولم يكن أصل التفرق إلا بهذا السبب، حيث تركوا الاقتصار على العلم على ما يعنى، وخرجوا إلى ما لا يعنى، فذلك

فتنة على المتعلم والعالم، وإعراض الشارع – مع حصول السؤال – عن الجواب من أوضح الأدلة على أن اتباع مثله من العلم فتنة أو تعطيل للزمان فى غير تحصيل.

٣– ومنها أن تتبع النظر فى كل شيء تطلب علمه، من شأن الفلاسفة الذين يتبرأ المسلمون منهم، ولم يكونوا كذلك إلا بتعلقهم بما يخالف السنة. فاتباعهم فى نحلةٍ هذا شأنها خطأ عظيم، وانحراف عن الجادة[1]. ووجوه عدم الاستحسان كثيرة.

اعتراض وجوابه:

قال الشاطبى:

فإن قيل: العلم محبوب على الجملة، ومطلوب على الإطلاق، وقد جاء الطلب فيه على صيغ العموم والإطلاق، فينتظم صيغة كل علم، ومن جملة العلوم ما يتعلق به عمل، وما لا يتعلق به عمل، فتخصيص أحد النوعين بالاستحسان دون الآخر تحكم.

وأيضا فقد قال العلماء: إن تعلم كل علم فرض كفاية، كالسحر والطلسمات وغيرها من العلوم البعيدة الغرض عن العمل، فما ظنك بما قرب منه كالحساب والهندسة وشبه ذلك؟

وأيضا فعلم التفسير من جملة العلوم المطلوبة، وقد لا ينبنى عليه عمل. وتأمل حكاية الفخر الرازى: أن بعض العلماء مر بيهودى وبين يديه مسلم يقرأ عليه علم هيئة العالم، فسأل اليهودى عما يقرأ عليه. فقال له: أنا أفسر له آية من كتاب الله. فسألة ماهي؟ وهو متعجب. فقال: قوله تعالى: ﴿ **أَفَلَمْ يَنظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ** ﴾ [ق:٦] قال اليهودى: فأنا أبين له كيفية بنائها وتزيينها. فاستحسن ذلك العالم منه. هذا معنى الحكاية لا لفظها.

وأيضا فإن قوله تعالى: ﴿ **أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا**

---

(١) ليس كل ما كان يسمى (فلسفة) قديما: مذموما، فبعضه يدخل اليوم فى دائرة (العلوم) مثل الفيزياء والفلك والكيمياء والرياضيات وغيرها، وهى التى أدت إلى ارتقاء الحضارة المادية، وسيطرتها على الطبيعة إلى حد كبير إنما الذى ينكر منها هو الغلوّ فى الجانب الميتافيزيقى (ما وراء الحس) دون أن تملك أدواته لا من وحى ولا من تجربة.

﴿خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥] يشمل كل علم ظهر فى الوجود من معقول أو منقول، مكتسب أو موهوب، وأشباهها من الآيات.

ويزعم الفلاسفة أن حقيقة الفلسفة إنما هى النظر فى الموجودات على الإطلاق، من حيث تدل على صانعها، ومعلوم طلب النظر فى الدلائل والمخلوقات. فهذه وجوه تدل على عموم الاستحسان فى كل علم على الإطلاق والعموم.

فالجواب عن الأول: أن عموم الطلب مخصوص، وإطلاقه مقيد، بما تقدم من الأدلة. والذى يوضحه أمران:

أحدهما: أن السلف الصالح من الصحابة والتابعين لم يخوضوا فى هذه الأشياء التى ليس تحتها عمل، مع أنهم كانوا أعلم بمعنى العلم المطلوب، بل قد عدّ عمر ذلك فى نحو (وفاكهة وأبا) من التكلف الذى نهى عنه. وتأديبه ضبيعا ظاهر فيما نحن فيه، مع أنه لم ينكر عليه. ولم يفعلوا ذلك إلا لأن رسول الله ﷺ لم يخض فى شىء من ذلك، ولو كان لنقل. لكنه لم ينقل، فدل على عدمه.

والثانى: ما ثبت فى كتاب المقاصد: أن هذه الشريعة أمية، لأمة أمية[1]. وقد قال عليه السلام: «نحن أمة أمية لا نحسب ولا نكتب، الشهر هكذا وهكذا وهكذا»[2] إلى نظائر ذلك. والمسألة مبسوطة هنالك والحمد لله.

وعن الثانى: أنا لا نسلم ذلك على الإطلاق، وإنما فرض الكفاية ردّ كل فاسد وإبطاله، علم ذلك الفاسد أو جهل، إلا أنه لابد من علم أنه فاسد. والشرع متكفل بذلك. والبرهان على ذلك أن موسى عليه السلام لم يعلم علم السحر الذى جاء به السحرة، مع أنه بطل على يديه بأمر هو أقوى من السحر، وهو

---

(١) ناقش العلامة ابن عاشور فى تفسيره الشاطبى فى مسألة (أمية الشريعة) و(أمية الأمة) بما لا يتسع المجال لذكره هنا إنما أردنا التحفظ على هذه الفكرة، لما لها من إيحاءات سلبية، مضادة لما جاء به القرآن من تأييد للعلم والمعرفة، كما بينا ذلك فى كتابنا (العقل والعلم فى القرآن الكريم) برغم أننا نؤيد الشاطبى رضى الله عنه فى أصل القاعدة (ما لا ينبنى عليه عمل لا يحسن الخوض فيه).

(٢) متفق عليه عن ابن عمر. اللؤلؤ والمرجان (٦٥٥).

المعجزة، ولذلك لما سحروا أعين الناس واسترهبوهم بسحر عظيم، خاف موسى من ذلك،، ولو كان عالما به لم يخف، كما لم يخف العالمون به، وهم السحرة، فقال الله له: ﴿ **لا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ الأَعْلَىٰ** ﴾ [طه:٦٨] ثم قال: ﴿ **إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ** ﴾ [طه:٦٩] وهذا تعريف بعد التنكير. ولو كان عالما به لم يُعَرَّف به. والذى كان يعرف من ذلك أنهم مبطلون فى دعواهم على الجملة. وهكذا الحكم فى كل مسألة من هذا الباب. فإذا حصل الإبطال والرد، بأى وجه حصل، ولو بخارقة على يد ولى لله، أو أمر خارج عن ذلك العلم ناشىء عن فرقان التقوى، فهو المراد. فلم يتعين إذن طلب معرفة تلك العلوم من الشرع.

وعن الثالث: أن علم التفسير فيما يتوقف عليه فهم المراد من الخطاب إذا كان المراد معلوما فالزيادة على ذلك تكلف. ويتبين ذلك فى مسألة عمر: وذلك أنه لما قرأ (وفاكهة وأبّا) توقف فى معنى الأب، وهو معنى إفرادى لا يقدح عدم العلم به فى علم المعنى التركيبى فى الآية، إذ هو مفهوم من حيث أخبر الله تعالى فى شأن طعام الإنسان أنه أنزل من السماء ماء فأخرج به أصنافا كثيرة مما هو من طعام الإنسان مباشرة، كالحب، والعنب، والزيتون، والنخل، ومما هو من طعامه بواسطة مما هو مرعى للأنعام على الجملة. فبقى التفصيل فى كل فرد من تلك الأفراد فضلا، فلا على الإنسان أن لايعرفه. فمن هذا الوجه – والله أعلم – عد البحث عن معنى الأب من التكلف، وإلا فلو توقف عليه فهم المعنى التركيبى من جهته لما كان من التكلف، بل من المطلوب علمه لقوله: ﴿ **لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ** ﴾ [ص: ٢٩] ولذلك سأل الناس على المنبر عن معنى التخوف فى قوله تعالى: ﴿ **أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ** ﴾ [النحل:٤٧] فأجابة الرجل الهذلى بأن التخوف فى لغتهم التنقص. وأنشده شاهدا عليه:

تخوَّف الرحلُ منها تامِكا قَرِدا كما تخوَّف عودَ النَّبعة السَّفَنُ

فقال عمر: يا أيها الناس تمسكوا بديوان شعركم فى جاهليتكم فإن فيه تفسير كتابكم.

ولما كان السؤال فى محافل الناس عن معنى: ﴿ **وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا** *

﴿ فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا ﴾ مما يشوش على العامة من غير بناء عمل عليه، أدب عمر ضبيعا بما هو مشهور. فإذن تفسير قوله: ﴿ أَفَلَمْ يَنظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا ﴾ الآية! بعلم الهيئة الذى ليس تحته عمل، غير سائغ، ولأن ذلك من قبيل ما لا تعرفه العرب، والقرآن إنما نزل بلسانها وعلى معهودها: وهذا المعنى مشروح فى كتاب المقاصد بحول الله.

وكذلك القول فى كل علم يعزى إلى الشريعة لا يؤدى فائدة عمل، ولا هو مما تعرفه العرب، فقد تكلف أهل العلوم الطبيعية وغيرهم الاحتجاج على صحة الأخذ فى علومهم بآيات من القرآن، وأحاديث عن النبى ﷺ، كما استدل أهل العدد بقوله تعالى: ﴿ فَاسْأَلِ الْعَادِّينَ ﴾ [المؤمنون: ١١٣] وأهل الهندسة بقوله تعالى: ﴿ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا ﴾ [الرعد: ١٧] وأهل التعديل النجومى بقوله: ﴿ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾ [الرحمن: ٥] وأهل المنطق فى أن نقيض الكلية السالبة جزئية موجبة بقوله: ﴿ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ ﴾ [الإنعام: ٩١] وعلى بعض الضروب الحملية والشرطية (أى فى علم المنطق) بأشياء أخر. وأهل خط الرمل بقوله سبحانه: ﴿ أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ ﴾ [الأحقاف: ٤] وقوله عليه السلام: «كان نبى يخط فى الرَّمْل»(١) إلى غير ذلك مما هو مسطور فى الكتب، وجميعه يقطع بأنه مقصود لما تقدم.

وبه تعلم الجواب عن السؤال الرابع وأن قوله: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ ﴾ لا يدخل فيه من وجوه الاعتبار علوم الفلسفة التى لا عهد للعرب بها، ولا يليق بالأميين الذين بعث فيهم النبى الأمى ﷺ بملة سهلة سمحة، والفلسفة - على فرض أنها جائزة الطلب - صعبة

---

(١) كان نبى من الأنبياء يخط فمن وافق خطه فذاك. رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائى عن معاوية بن الحكم. قيل كان هذا النبى إدريس أو دانيال أو خالد بن سنان، وليس على شىء من ذلك دليل.

المأخذ، وعرة المسلك، بعيدة الملتمس، لا يليق الخطاب بتعلمها كى تتعرف آيات الله ودلائل توحيدة للعرب الناشئين فى محض الأمية، فكيف وهى مذمومة على ألسنة أهل الشريعة، منبه على ذمها بما تقدم فى أول المسألة؟ (١).

فإذا ثبت هذا فالصواب أن ما لاينبنى عليه عمل غير مطلوب فى الشرع.

فإن كان ثم ما يتوقف عليه المطلوب كألفاظ اللغة، وعلم النحو، والتفسير، وأشباه ذلك فلا إشكال أن ما يتوقف عليه المطلوب مطلوب، إما شرعا، وإما عقلا، حسبما تبين فى موضعه(٢).

الاشتغال بالسؤال عما لا ينفع:

ومما لا ينبنى عليه عمل، وهو مما ينبغى الإعراض عنه، وعدم الاشتغال به: السؤال عما لا ينفع فى الدنيا ولا فى الآخرة. وبعض الناس مهووسون بهذا اللون من الأسئلة العقيمة، التى تدل على فراغ العقل، وفراغ النفس، وفراغ الوقت،

---

(١) هذه المسألة تحتاج إلى تحقيق وتمحيص، فإذا كان العرب فى عهد البعثة أمة أمية لا تكتب ولا تحسب، فقد جاء الرسول الكريم ليخرجها من جهالة الأمية إلى نور العلم والمعرفة، كما قال تعالى (هو الذى بعث فى الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفى ضلال مبين) الجمعة: ٢ ولهذا تعلم العرب بعد الإسلام وكتبوا وحسبوا، وكانوا أهل حضارة، وأصبحوا معلمين للعالم نحو عشرة قرون، والآن يحتاج العالم المسلم إلى أن يعرف قدرا لا بأس به من علوم الطبيعة وغيرها، ليحسن فهم دينه، وفهم الواقع الذى يعيش فيه، ولا يستطيع الفقيه أن يفتى فيما يتعلق بالهندسة الوراثية والاستنساخ وزرع الأعضاء، وإثبات الهلال، وغيرها من مشكلات العصر الحديث، ما لم يكن ملما بأوليات هذه العلوم.

وكذلك الداعية لا يحسن أن يدعو العالم إلى الإسلام وهو يجهل كيف يخاطبهم باللسان الذى يفهمون، فلسان الخواص غير لسان العوام، ولسان الناس فى القرن الحادى والعشرين غير لسان الناس فى القرون التى مضت.

وحسن تفسير القرآن فى عصرنا لا يتم إلا بالإلمام بثقافة العصر، وتصحيح المعلومات الخاطئة التي اشتملت عليها التفاسير القديمة، وقد يستطيع بعض المتخصصين الوصول إلي حقائق علمية بل معجزات علمية فى آيات القرآن الكريم، مع التحذير من التكلف والاعتساف والمبالغة فى (التفسير العلمى للقرآن) كما نبهنا عليه فى كتابنا السالف الذكر (العقل والعلم فى القرآن).

(٢) الموافقات (١ / ٤٦ - ٥٦).

فمن كان فارغا فى هذه الثلاثة بحث عن توافه الأمور، وعضل المسائل ليشتغل بها عقله ونفسه ووقته.

وهذا لا يليق بشكر نعمة الله تعالى على من عنده فراغ وقت، ولم يستغله فيما ينفعه، وينفع أسرته، وينفع مجتمعه، وينفع أمته، ففى الحديث «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ» رواه البخارى عن ابن عباس.

ولهذا كان من القواعد التى التزمتها فى فتاواى، وسجلتها فى مقدمة الجزء الأول من (فتاوى معاصرة): ألا أشغل نفسى ولا جمهورى إلا بما ينفع الناس، ويحتاجون إليه فى واقع حياتهم.

أما الأسئلة التى يريد بها أصحابها المراء والجدل، أو التعالم والتفاصح، أو امتحان المفتى وتعجيزه، أو الخوض فيما لا يحسنونه، وإثارة الأحقاد والفتن بين الناس، أو نحو ذلك، فكنت أضرب عنها صفحًا، ولا ألقى لها بالاً، لأنها تضر ولا تنفع، وتهدم ولا تبنى، وتفرق ولا تجمع.

كان بعض الناس يبعثون إلىّ بأسئلة تتضمن ألغازاً شرعية يريدون حلها من مثل: «نوى ولا صلى، وصلى، ولا نوى» و«قوم كذبوا ودخلوا الجنة، وقوم صدقوا ودخلوا النار» وأشباه ذلك، فكان ردى عليها الإلقاء فى سلة المهملات لأن الاشتغال بمثل هذه المسائل من عمل الفارغين.

ومثل ذلك الأسئلة التى تتعلق بالأمور الغيبية، مما لم يجئ بتحديده نص معصوم مثل: سؤال الإنسان فى قبره بأى لغة يكون؟

ومثل ذلك غوامض المسائل الدينية والعقائدية التى لا تحتملها الطاقة العقلية المعتادة لجمهور الناس، ويخشى من الخوض فيها - سؤالاً وجوابًا - التشويش على الكثيرين.

فهذا أيضا مما لا أعتنى بالإجابة عنه إلا إزالة لشبهة، أو ردا لفرية، أو تنبيهًا على قاعدة، أو تصحيحاً لفهم. أو نحو ذلك.

ومما قاله فى ذلك الإمام شهاب الدين القرافى:

« ينبغى للمفتى إذا جاءته فتيا فى شأن رسول الله ﷺ، أو فيما يتعلق بالربوبية، يسأل فيها عن أمور لا تصلح لذلك السائل لكونه من العوام الجُلف، أو يسأل عن المعضلات، ودقائق الديانات، ومتشابه الآيات، والأمور التى لا يخوض فيها إلا كبار العلماء، ويعلم أن الباعث له على ذلك إنما هو الفراغ والفضول والتصدى لما لا يصلح له، فلا يجيبه أصلاً. ويظهر له الإنكار على مثل هذا، ويقول له: اشتغل بما يعنيك من السؤال عن صلاتك وأمور معاملاتك، ولا تخفض فيما عساه يهلكك، لعدم استعدادك له.

وإن كان الباعث له شبهة عرضت له: فينبغى أن يقبل عليه، ويتلطف به فى إزالتها عنه بما يصل إليه عقله. فهداية الخلق فرض على من سُئل.

قال: والأحسن أن يكون البيان له باللفظ دون الكتابة، فإن اللسان يُفهِم ما لا يُفهم القلم، لأنه حى، والقلم موات. فإن الخلق عباد الله، وأقربهم إليه أنفعهم لعباده، ولاسيما فى أمر الدين وما يرجع إلى العقائد »(١).

وكثيراً ما كنت أطلب من صاحب السؤال إذا أحسست جديّته، وخشيت على جمهور المستمعين أو المشاهدين التشويش – أن يلقانى على انفراد، لأستطيع أن آخذ معه و أعطى، بلا حرج ولا خشية.

ومن الأسئلة التى لم أكن أعبأ بها: ما يتعلق بالمفاضلة بين آل البيت والصحابة رضى الله عنهم وما شجر بينهم من خلاف، ونحو ذلك – مما لا طائل تحته. وقد أفضى الجميع إلى ربهم، وقضى الله ما كان.

ومن الأسئلة التى يحرص بعض الناس على إثارتها، وتلقيت فى شأنها أكثر من رسالة:

أيهما أفضل عند الله: أبو بكر أم على؟ وبعضهم يقول: على أم عثمان؟

---

(١) الإحكام فى تمييز الفتاوى من الأحكام للقرافى بتحقيق عبد الفتاح أبى غدة ص٢٨٢، ٢٨٣.

ومثل ذلك: أيهما أفضل: فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ أم عائشة أم المؤمنين زوج رسول الله ﷺ؟.

ومثل ذلك: المفاضلة بين الأنبياء، مثل إسماعيل وإسحاق، أو موسى وعيسى.

أسئلة لا يترتب على العلم بها، قوة فى دين، ولا نهضة فى دنيا، ومن جهل الجواب عنها فلا إثم عليه، ومن كوّن فى كل منها رأيًا فهيهات أن يتنازل عنه.

ولقد قلت فى بعض إجاباتى عن مثلها: إنها أشبه بموضوعات الإنشاء التى كان معلمونا – ونحن تلاميذ صغار – يكلفوننا الكتابة فيها تدريبا للقلم، وشحذًا للملكات، مثل: المفاضلة بين الليل والنهار، وبين الصيف والشتاء، وبين الأرض والسماء، وبين القطار والسفينة، وغير ذلك مما لامعنى للمفاضلة بين بعضها وبعض عند أهل البصر والبصيرة.

إن الله تعالى ورسوله عابا على بنى إسرائيل كثرة أسئلتهم، واختلافهم على أنبيائهم، وسؤالهم فيما لا ضرورة إليه، ولا فائدة منه إلا إعنات أنفسهم. وفى هذا ذكر الله تعالى لنا قصة ذبح البقرة وكثرة أسئلتهم فيها دون حاجة، قالوا: ادع لنا ربك يبين لنا ماهى؟! ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها؟ ثم عودة إلى السؤال الأول ثانية: ادع لنا ربك يبين لنا ماهى؟!! ولو أخذوا أى بقرة فذبحوها لكانوا ممتثلين للأمر، ولكن شددوا، فشدد الله عليهم.

وما ذكر الله لنا هذه القصة إلا لتكون لنا عظة وعبرة.

ومن الأسئلة التى أعرضت عنها: ما يتعلق بتفسير الرؤى والأحلام.

وقد أعلنت غير مرة: أم مهمتى بيان الأحكام، لا تفسير الأحلام. وذلك أن الأحكام لها أصول يحتكم إليها، ومصادر يرجع إليها. أما الأحلام فلا ضابط لها ولا قاعدة، ويختلف تأويلها باختلاف الأشخاص، والأحوال والأزمان.

وعلى العموم هى تخمين وظن، إلا من وهبه الله الفراسة فى ذلك، وعلّمه تأويل الأحاديث ﴿**وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالِمِينَ**﴾.

وطالما قلت للسائلين فى ذلك: أنا لست يوسف الصديق. وإنما أنا يوسف القرضاوى. ويوسف الصديق خصه الله بذلك، وعلّمه ما لم يعلمه غيره، كما قال عليه السلام: ﴿ **رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ** ﴾ [يوسف: ١٠١]

والحقيقة أنى لا أحسن ذلك، ولست حريصا على أن أحسنه، فإن ذلك - لو كان - جدير أن يلتهم وقتى كله، لأن أحلام الناس لا تنتهى، واهتمامهم بتفسيرها لا يتوقف. وبخاصة النساء اللاتى تشغل الأحلام والرؤى من حياتهن وتفكيرهن حيزا غير ضئيل[١].

البحث فيما لاتملك وسائل معرفته:

ومما لا ينبنى عليه عمل: البحث فى (الأمور الغيبية) التى لا نملك أدوات معرفتها. وقد أمرنا أن نؤمن بها ولا نبحث عن كيفيتها، ولو كانت معرفتها لازمة لنا، أو ضرورية لديننا أو لدنيانا، لأعطانا الله وسائل العلم بها، أو عرفها لنا عن طريق الوحى الذى لا ينطق عن الهوى.

وقد ضرب الأستاذ البنا مثالا لذلك: الخوض فى معانى الآيات القرآنية التى لم يصل إليها العلم بعد. مثل الكلام فى حقيقة الروح أو حقيقة الملائكة، أو العرش والكرسى، أو حتى حقيقة (السماء) المذكورة فى القرآن: ماهى؟ أو حقيقة تسبيح الأشياء كلها بحمد الله تعالى، كما نطق به القرآن، كل هذا مما ليس عندنا أدوات العلم به، وآليات معرفته، فلا نخوض فيه، بل نقول ما قالت الملائكة حين سئلت عن أسماء الأشياء: ﴿ **سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ** ﴾ [البقرة: ٣٢].

يقول العلامة ابن رجب فى شرح حديث: «وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها»:

---

(١) انظر: مقدمة الجزء الأول من كتابى (فتاوى معاصرة) نشر (دار القلم) بالكويت. والمكتب الإسلامى - بيروت.

ومما يدخل فى النهى عن التعمق والبحث عنه: أمور الغيب الخبرية التى أمر بالإيمان بها، ولم يبين كيفيتها، وبعضها قد لايكون له شاهد فى هذا العالم المحسوس، فالبحث عن كيفية ذلك هو مما لا يعنى، وهو مما ينهى عنه، وقد يوجب الحيرة والشك، ويرتقى إلى التكذيب.

وفى «صحيح مسلم» عن أبى هريرة عن النبى ﷺ، قال: «لا يزال الناس يسألون حتى يقال: هذا الله خلق الخلق، فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئا، فليقل: آمنت بالله»، وفى رواية: «لا يزال الناس يسألونكم عن العلم، حتى يقولوا: هذا الله خلقنا، فمن خلق الله؟» وفى رواية له أيضا: «ليسألنكم الناس عن كل شىء، حتى يقولوا: الله خلق كل شىء، فمن خلقه؟». وخرجه البخارى، ولفظه: «يأتى الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته»(١).

وفى «صحيح مسلم» عن أنس عن النبى ﷺ، قال: «قال الله عز وجل: إن أمتك لا يزالون يقولون: ما كذا ما كذا، حتى يقولوا: هذا الله خلق الخلق، فمن خلق الله؟». وخرجه البخارى، ولفظه: «لن يبرح الناس يتساءلون: هذا الله خالق كل شىء، فمن خلق الله؟»(٢).

قال إسحاق بن راهويه: لا يجوز التفكر فى الخالق، ويجوز للعباد أن يتفكروا فى المخلوقين بما سمعوا فيهم، ولا يزيدون على ذلك، لأنهم إن فعلوا، تاهوا، قال: وقد قال تعالى: ﴿**وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ**﴾[الإسراء: ٤٤]، فلا يجوز أن يقال: كيف تُسَبِّح القِصاع، والأخْونة، والخبز المخبوز، والثياب المنسوجة؟ وكل هذا قد صح العلم فيه أنهم يسبحون، فذلك إلى الله أن يجعل تسبيحهم كيف شاء وكما يشاء، وليس للناس أن يخوضوا فى ذلك إلا بما علموا، ولا يتكلموا فى هذا وشبهه إلا بما أخبر الله، ولا يزيدوا على ذلك، فاتقوا

---

(١) رواه البخارى (٣٢٧٦)، ومسلم (١٣٤)، (١٣٥).
(٢) رواه البخارى (٧٢٩٦)، ومسلم (١٣٦).

الله، ولا تخوضوا فى هذه الأشياء المتشابهة، فإنه يرديكم الخوض فيه عن سنن الحق. نقل ذلك كله حرب عن إسحاق رحمه الله[1].

ومن ذلك: البحث فى الخلائق التى كانت قبل آدم عليه السلام، كما فعل أخونا وصديقنا الأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين، الذى أجهد نفسه فى البحث عن مرحلة ما قبل آدم، لمدة عشرين عاما أو تزيد، ثم خرج بنتيجة ضمنها كتابه (أبى آدم) لم يوافقه عليها عالم معتبر فيما أحسب. ولم تحل مشكلة فى العلم أو فى الدين، بل هى خوض فى مسألة غيبية، ليس عندنا من حقائق الوحى الإلهى، ولا من حقائق العلم البشرى ما يهدى إليها. وقد قال تعالى: ﴿ **مَّا أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ وَلا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُداً** ﴾ [الكهف: ٥١]

وقال تعالى عن مشركى العرب ﴿ **وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ** ﴾ [الزخرف: ١٩]

وعلى أية حال، أرى أن هذه القضية من المسائل التى لا ينبنى عليها عمل، فالخوض فيها – كما قال الشاطبى – خوض فيما ليس عليه دليل شرعى، أو كما قال حسن البنا: من التكلف الذى نهينا عنه شرعا.

وقد قال الحكماء: من سعادة جدك: وقوفك عند حدك. وقد قال الله تعالى ﴿ **وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً** ﴾ [الإسراء: ٨٥]

إن هناك أشياء لا يملك الإنسان فيها إلا أن يسلم بعجزه عن معرفتها، ولن يضير الإنسان هذا العجز، فهو ليس إلها يعلم كل شىء. وهذا ما ذكره لنا القرآن حين سأل فرعون سيدنا موسى وسيدنا هارون عليهما السلام: ﴿ **قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَىٰ * قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ * قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَىٰ * قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى** ﴾ [طه: ٤٩ – ٥٢]

---

(١) جامع العلوم والحكم لابن رجب فى شرح حديث (٢/١٧٢، ١٧٣).

فحينما سئل عن القرون الأولى ولم يكن عنده علم بها، ولا وسيلة لمعرفتها، أجاب بالجواب الذى يجب أن يستفيد منه كل عالم ويتمثل به ﴿ **عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لاَّ يَضِلُّ رَبِّي وَلا يَنسَى** ﴾.

على أن عجز الإنسان عن معرفة هذه الأشياء الغيبية لن ينقصه فى دينه، ولن يضره فى دنياه، وهى مما قالوا فى مثله: الجهل بها لا يضر، والعلم بها لا ينفع.

المجادلات البيزنطية:

ومن البحث غير المفيد، وغير المنتج: ما عرفه الناس من قديم باسم (المناقشات البيزنطية) وهى المناقشات التى يطول مداها، ولا يصل أصحابها إلى نتيجة حاسمة، وضربوا لها مثلا بما كان عليه قساوسة مدينة (بيزنطة) أو القسطنطينية، الذين ظلوا يتجادلون مدة من الزمن، حول هذا المسألة: أيهما أسبق وجودا: الدجاجة أم البيضة؟ وبعبارة أخرى: هل خلقت البيضة أولا ثم فقست دجاجة؟ أو خلقت الدجاجة أولا ثم باضت بيضة؟

ولما لم يكن هناك نص من كتاب مقدس، ولا أثارة من علم موثق، فقد ظلوا يتجادلون، حتى فتحت بيزنطة أو القسطنطينية، وهم فى جدالهم المشتعل مستمرون!

وقد أنكر القرآن والسنة الجدال بالباطل، لأنه إضاعة للوقت والجهد وللفكر بلا طائل ولا جدوى من ورائه.

وقد قال تعالى فى شأن الكفار: ﴿ **وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ** ﴾ [الكهف: ٥٦]

وقال عز وجل فى شأن المسلمين ﴿ **يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ** ﴾ [الأنفال: ٦]

وقال تعالى فى ذم المشركين: ﴿ **وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ** ﴾ [الرعد: ١٣]

وقال تعالى: ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ** ﴾ [الحج: ٨]

وروى أبو أمامة عن النبى ﷺ: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل» ثم تلا: ﴿ **مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلاَّ جَدَلاً بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ** ﴾ [الزخرف: ٥٨]

وقال عليه الصلاة والسلام: «أبغض الرجال إلى الله: الألد الخصم».

وفى مثله يقول تعالى: ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ** ﴾ [البقرة: ٢٠٤]

الاشتغال بالألغاز:

ومما لا يندرج تحته عمل: الاشتغال بالألغاز العلمية، كما يقال فى الفقه: رجل صلى ولا نوى، وآخر نوى ولا صلى. لمن نوى الجمعة ولم يدركها فصلى الظهر، فقد نوى الجمعة ولم يصلها، وصلى الظهر ولم ينوه.

وكما يقال فى علوم القرآن: قوم صدقوا ودخلوا النار، وقوم كذبوا ودخلوا الجنة. ويقصد بالذين صدقوا: اليهود حين قالوا: ليست النصارى على شىء، والنصارى حين قالوا: ليست اليهود على شىء، ودخل الفريقان النار بكفرهم برسالة محمد ﷺ. وأما الذين كذبوا ودخلوا الجنة فإخوة يوسف حين جاءوا على قميصه بدم كذب، وقالوا: أكله الذئب.

ونحو ذلك ما روى عن على رضى الله عنه أنه قال:

أصبحت أحب الفتنة، وأكره الحق، وأصدق اليهود والنصارى. . الخ ما يروى عنه. يقصد أنه يحب المال والولد، وقد قال تعالى: ﴿ **أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ** ﴾ [الأنفال: ٢٨]. ويكره الموت، وقد قال تعالى: ﴿ **وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ** ﴾ [ق: ١٩] ويصدق اليهود والنصارى فى قولهم، كما قال تعالى: ﴿ **وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ** ﴾ [البقرة: ١١٣]

ومن ذلك ما زعموا: أن الإمام أبا حنيفة سئل عمن قال: لا أرجو الجنة ولا أخاف النار، ولا أخاف الله، وآكل الميتة، وأصلي بلا ركوع ولا سجود. . . الخ، فأجاب: هذا الرجل يرجوا الله لا الجنة، ويخاف الله لا النار، ولا يخاف أن يظلمه الله تعالى في حسابه، ويأكل السمك والجراد، ويصلي صلاة الجنازة!

وقد عقب بعض علماء الأحناف المحققين، على من قال: أنا لا أخاف النار، ولا أرجو الجنة، وإنما أخاف الله تعالى وأرجوه: أن قوله هذا غلط في الشرع، فإن الله تعالى خوف عباده من النار، ورغبهم في الجنة، كما قال ﴿ **فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ** ﴾ [البقرة: ٢٤] كما قال: ﴿ **وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ** ﴾ [آل عمران: ١٣٣] ومن قيل له: خف مما خوفك الله تعالى، فقال: لا أخاف، ردا لذلك، فقد كفر(١). انتهى.

وكما يقال في النحو: فعل إذا أثبت أفاد النفي، وإذا نفي أفاد الإثبات.

وكما كنا نقول في الصبا بعضنا لبعض: أعرب أن زيدٌ، برفع (زيد) لأنه فاعل، و(أن) فعل ماض من الأنين.

وأحيانا يكون اللغز في النطق لا في الكتابة، مثل ما كنا نقول: أعرب: ف القنديلَ زيتا. بنصب القنديل - والمراد بـ (ف) فعل أمر من وفى يفى، ولكن السامع يسمعه، فيتوهم أنه (في) حرف الجر المعروف.

ومن الغريب: أني وجدت بعض العلماء الكبار من المتأخرين - وخصوصا في علم الفقه - معنيين بهذه الألغاز، حتى وجدت العلامة ابن نجيم المصرى الحنفي (ت ٩٧٠هـ) صاحب كتاب (البحر الرائق) وغيره، فقد خصص قسما من كتابه القيم (الأشباه والنظائر) على مذهب أبي حنيفة في (الألغاز) وجعله (الفن الرابع) في الكتاب(٢).

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر: فن الحكايات ص ٤٢١.

(٢) انظر: فن الألغاز من كتاب الأشباه والنظائر ص ٣٩٤ - ٤٠٣.

ووضع ابن نجيم الألغاز فى صورة أسئلة، وأجاب عنها. مثل قوله فى كتاب الطهارة:

إذا سئلت ما أفضل المياه؟ فقل: ما نبع من أصابعه ﷺ.

أى ماء يجوز الوضوء به، ولا يجوز شربه؟ فقل: ماء مات فيه ضفدع بحرى وتعفنت.

وفى الزكاة: أى نصاب حولى فارغ من الدَّيْن ولا زكاة فيه، فقل: المهر قبل القبض.

وفى الصوم: أى رجل أفطر بلا عذر ولا كفارة عليه؟ فقل: من رأى الهلال وحده، ورد القاضى شهادته.

وهكذا ذكر كثيرا من هذه الألغاز، والإجابة عنها، ولا أرى ضرورة لذلك، والواجب أن تعلم هذه الأشياء فى مواضعها من الفقه، لا أن توضع فى صورة ألغاز.

إعراب جميع القرآن:

ومن ذلك: الاشتغال بإعراب القرآن كله، كما فعل ذلك بعضهم، إذ أعرب القرآن من أوله إلى آخره، وقد نشرته (إدارة إحياء التراث الإسلامى) فى دولة قطر فى بضعة عشر مجلدا!

ولا أعتقد أن أحدا يحتاج إلى قراءة هذا كله، إنما الذى يحتاج إليه من إعراب القرآن ما كان فيه إشكال معين، ويحتاج إلى توجيه وتفسير، كما فعل العلامة ابن هشام الأنصارى فى (شرح شذور الذهب) حين جاء بالآيات التى أشكلت على بعض الناس مثل قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ**﴾ [المائدة: ٦٩]

وقوله تعالى: ﴿**لَٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**﴾.

وقد ألف الإمام أبو حيان كتابا فى هذا الموضوع سماه (إملاء ما منَّ به الرحمن فى إعراب ما أشكل من آيات القرآن) وهذا هو المقبول.

تجنب كثرة التفريعات والافتراضات لما لم يقع:

ومما لا ينبنى عليه علم: ما نبه عليه الأستاذ البنا رحمه الله، من كثرة التفريعات للمسائل التى لم تقع، والافتراضات البعيدة عن الوقوع، والدخول فى متاهات (أرأيت) لو حدث كذا مما لم يقع، ولا ينتظر أن يقع بالفعل فى وقت قريب. . مما يدخل فيما سماه بعض الأئمة: فقه (الأرأيتيين) أى الافتراضيين المكثرين من الافتراضات المتخيلة، وإن كنت أرى أنه ليس كل افتراض متخيل مذموما، إذا كان يمكن وقوعه فى القريب.

ومن أجل هذا أنكر من أنكر من الصحابة والتابعين وعلماء السلف: كثرة تفريع المسائل، وإيراد الافتراضات التى لم تقع بعد، ويطلبون من تلاميذهم ألا يستعجلوا البلاء قبل نزوله، حتى إذا وقع هيأ الله من يجيب فى النازلة على قدر حجمها وأثرها، مراعيا مكانها وزمانها وحالها، أو حال الواقعين فيها. وكانوا يسمون هؤلاء (الأرأيتيين) ينسبوهم إلى قول أحدهم لمن يسأله: أرأيت لو حدث كذا أو كذا، ماذا سيكون الحكم؟

وذكر القاضى عياض فى (ترتيب المدارك): أن رجلا من العراق سأل الإمام مالكا رضى الله عنه عن رجل وطىء دجاجة ميتة، فخرجت منها بيضة فأفقست البيضة عنده عن فرخ: أيأكله؟ . . فقال مالك: سل عما يكون ودع ما لا يكون!

وسأل آخر نحو هذا، فلم يجبه، فقال له: لم لا تجيبنى يا أبا عبد الله؟ فقال له: لو سألت عما تنتفع به أجبتك!![1]

قال الإمام ابن رجب فى (جامع العلوم والحكم):

(ولهذا المعنى كان كثير من الصحابة والتابعين يكرهون السؤال عن

---

(١) ترتيب المدارك (١/ ١٥٠، ١٥١).

الحوادث قبل وقوعها، ولا يجيبون عن ذلك، قال عمرو بن مُرة: خرج عمر على الناس، فقال: أُحرِّج عليكم أن تسألونا عما لم يكن، فإن لنا فيما كان شغلا[١].

وعن ابن عمر، قال: لا تسألوا عما لم يكن، فإني سمعت عمر لعن السائل عما لم يكن[٢].

وكان زيد بن ثابت إذا سئل عن الشيء يقول: كان هذا؟ فإن قالوا: لا، قال: دعوه حتى يكون[٣].

وقال مسروق: سألت أبيَّ بن كعب عن شيء، فقال: أكان بعد؟ فقلت: لا، فقال: أجمِّنا - يعني: أرحنا - حتى يكون، فإذا كان اجتهدنا لك رأينا[٤].

وقال الشعبي: سئل عمار عن مسألة فقال: هل كان هذا بعد؟ قالوا: لا، قال: فدعونا حتى يكون، فإذا كان تجشَّمناه لكم[٥].

وعن الصلت بن راشد، قال: سألت طاووسا عن شيء، فانتهرني وقال: أكان هذا؟ قلت: نعم، قال: آلله؟ قلت: آلله. قال: إن أصحابنا أخبرونا عن معاذ ابن جبل أنه قال: أيها الناس، لا تعجلوا بالبلاء قبل نزوله فيذهب بكم هاهنا وهاهنا، فإنكم إن لم تعجلوا بالبلاء قبل نزوله، لم ينفك المسلمون أن يكون فيهم من إذا سئل سُدِّد، أو قال وفق[٦].

---

(١) رواه الدرامي (١/٥٠) ورواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١٤١). من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو عن طاووس عن عمر، ولم يسمع منه. هذه الحاشية وما بعدها منقولة من تحقيق الشيخ شعيب لجامع العلوم والحكم.

(٢) رواه ابن عبد البر (٢/١٣٩، ١٤٢).

(٣) رواه الدارمي (١/٥٠) وابن عبد البر (٢/١٤٢).

(٤) رواه الدارمي (١/٥٦)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١٤٢).

(٥) رواه الدارمي (١/٥٠)، وذكره ابن حجر في «المطالب العالية» (٣/١٠٦)، وقال في النسخة المسندة: هذا موقوف، رجاله ثقات إن كان الشعبي سمع من عمار.

(٦) رواه الدارمي (١/٥٦)، والآجري في «أخلاق العلماء» ص ١٢١ -١٢٢، وحسن إسناده الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (٣/١٠٦).

وقد خرجه أبو داود فى كتاب «المراسيل»[1] مرفوعا من طريق ابن عجلان عن طاووس عن معاذ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تعجلوا بالبلية قبل نزولها، فإنكم إن لم تفعلوا لم ينفك المسلمون منهم من إذا قال سدد أو وفق، وإنكم إن عجلتم، تشتت بكم السبل هاهنا وهاهنا. ومعنى إرساله: أن طاووسا لم يسمع من معاذ.

وخرجه أيضا من رواية يحيى بن أبى كثير، عن أبى سلمة عن النبى بمعناه مرسلا[2].

وقد روى عن الصنابحى عن معاوية، عن النبى ﷺ أنه نهى عن الأغلوطات. خرجه الإمام أحمد[3]. وفسرها الأوزاعى، وقال: هى شداد المسائل. وقال عيسى بن يونس: هى ما لا يحتاج إليه من كيف وكيف.

وقال الحسن: شرار عباد الله الذين يتبعون شرار المسائل يَغُمُّون بها عباد الله.

وقال الأوزاعى: إن الله إذا أراد أن يحرم عبده بركة العلم، ألقى على لسانه المغاليط، فلقد رأيتهم أقل الناس علما.

وقال ابن وهب عن مالك: أدركت هذه البلدة، وإنهم ليكرهون هذا الإكثار الذى فيه الناس اليوم. يريد المسائل.

وقال أيضا: سمعت مالكا وهو يعيب كثرة الكلام وكثرة الفتيا، ثم قال يتكلم كأنه جمل مُغتلم يقول: هو كذا، هو كذا يهدر فى كلامه.

وقال: سمعت مالكا يكره الجواب فى كثرة المسائل، وقال: قال الله عز وجل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾[الإسراء: ٨٥] فلم يأته فى ذلك جواب.

وكان مالك يكره المجادلة عن السنن أيضا. قال الهيثم بن جميل: قلت

---

(١) برقم (٤٥٧). ورواه أيضا الطبرانى فى «الكبير» (٢٠/٣٥٣)، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١٤٢)، وطاووس لم يدرك معاذا ولم يسمع منه، فهو منقطع.

(٢) المراسيل (٤٥٨). (٣) فى المسند (٥/٤٣٥). ورواه أيضا أبو داود (٣٦٥٦).

لمالك: يا أبا عبد الله، الرجل يكون عالما بالسنن يجادل عنها؟ قال: لا، ولكن يخبر بالسنة، فإن قبل منه، وإلا سكت. قال إسحاق بن عيسى: كان مالك يقول: المراء والجدال فى العلم يذهب بنور العلم من قلب الرجل.

وقال ابن وهب: سمعت مالكا يقول: المراء فى العلم يقسى القلوب، ويورث الضغن.

وكان أبو شريح الإسكندرانى يوما فى مجلسه، فكثرت المسائل، فقال: قد درنت قلوبكم منذ اليوم، فقوموا إلى أبى حميد خالد بن حميد اصقلوا قلوبكم، وتعلموا هذه الرغائب، فإنها تجدد العبادة، وتورث الزهادة، وتجر الصداقة، وأقلوا المسائل إلا ما نزل، فإنها تقسى القلوب، وتورث العداوة.

وقال الميمونى: سمعت أبا عبد الله - يعنى أحمد - يسأل عن مسألة، فقال: وقعت هذه المسألة؟ بليتم بها بعد؟)

قال ابن رجب:

وقد انقسم الناس فى هذا الباب أقساما:

فمن أتباع أهل الحديث من سد باب المسائل حتى قل فقهه وعلمه بحدود ما أنزل الله على رسوله، وصار حامل فقه غير فقيه.

ومن فقهاء أهل الرأى من توسَّع فى توليد المسائل قبل وقوعها، ما يقع فى العادة منها وما لا يقع، واشتغلوا بتكلف الجواب عن ذلك، وكثرة الخصومات فيه، والجدال عليه، حتى يتولد من ذلك افتراق القلوب، ويستقر فيها بسببه الأهواء والشحناء والعداوة والبغضاء، ويقترن ذلك كثيرا بنية المغالبة، وطلب العلو والمباهاة، وصرف وجوه الناس، وهذا مما ذمه العلماء الربانيون، ودلت السنة على قبحه وتحريمه.

وأما فقهاء أهل الحديث العاملون به، فإن معظم همهم البحث عن معانى كتاب الله عز وجل، وما يفسره من السنن الصحيحة، وكلامِ الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وعن سنة رسول الله ﷺ، ومعرفة صحيحها وسقيمها، ثم التفقه

فيها وتفهمها، والوقوف على معانيها، ثم معرفة كلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان فى أنواع العلوم من التفسير والحديث، ومسائل الحلال والحرام، وأصول السنة والزهد والرقائق وغير ذلك، وهذا هو طريقة الإمام أحمد ومن وافقه من علماء الحديث الربانيين، وفى معرفة هذا شغل شاغل عن التشاغل بما أحدث من الرأى مما لا ينتفع به، ولا يقع، وإنما يورث التجادل فيه الخصومات والجدال وكثرة القيل والقال. وكان الإمام أحمد كثيرا إذا سئل عن شيء من المسائل المولدات التى لا تقع يقول: دعونا من هذه المسائل المحدثة [1].

وبهذا نعلم أن رأى المحدثين الأقحاح فى ذم كل تفريع أو افتراض: ليس على إطلاقه، وأن كل المذاهب بعد نشأتها أخذت فى التفريع والتفصيل، حتى مذهب مالك الذى عاب المسائل وكرهها، جاءت عنده المدونة، دونها أسد بن الفرات يطلب الإجابة على ما حصله من كتب محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة من مسائل وتفريعات شتى.

وبهذا استفادت المدرستان: مدرسة أهل الأثر، ومدرسة أهل الرأى كلتاهما من الأخرى، كما تبين ذلك فى قصة أبى يوسف ومحمد بعد شيخهما أبى حنيفة، حيث أدخلا الآثار بكثرة فى المذهب، وكذلك استفاد المذهب المالكى فى المدونة بتفريعات مدرسة الرأى، واقتربت المدرستان إلى حد كبير[2].

لماذا ذم الشرع كثرة السؤال؟:

قال الإمام الشاطبى فى (الموافقات):

الإكثار من الأسئلة مذموم.

والدليل عليه النقل المستفيض من الكتاب والسنة وكلام السلف الصالح. من ذلك قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ**

---

(١) انظر جامع العلوم والحكم (١/ ٢٤٤ -٢٤٩).

(٢) انظر: مالك: حياته وعصره. آراؤه وفقهه للعلامة محمد أبى زهرة ص ٤٦٠، ٤٦١ طبعة دار الفكر العربى.

﴿ تَسُؤْكُمْ ﴾ الآية! وفى الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قرأ: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ الآية! فقال رجل: يا رسول الله أكل عام؟ فأعرض، ثم قال يا رسول الله أكل عام؟ ثلاثا، وفى كل ذلك يعرض. وقال فى الرابعة: «والذى نفسى بيده لو قلتها لوجبت، ولو وجبت ما قمتم بها، ولو لم تقوموا بها لكفرتم. فذرونى ما تركتكم»(١) وفى مثل هذا نزلت: ﴿ لا تسألوا عن أشياء ﴾ الآية! وكره عليه الصلاة والسلام المسائل وعابها، نهى عن كثرة السؤال، وكان عليه الصلاة والسلام يكره السؤال فيما لم ينزل فيه حكم، وقال: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها، وحد حدودا فلا تعتدوها، وعفا عن أشياء رحمة بكم لا عن نسيان فلا تبحثوا عنها»(٢).

وقال ابن عباس: ما رأيت قوما خيرا من أصحاب محمد ﷺ، ما سألوه إلا عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض ﷺ، كلهن فى القرآن: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ﴾ [البقرة: ٢٢٢] ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٢٠] ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم. يعنى أن هذا كان الغالب عليهم. وفى الحديث: «إن أعظم المسلمين فى المسلمين جرما من سأل عن شىء لم يحرم عليه فحرم من أجل مسألته»(٣) وقال: «ذرونى ما تركتكم؛ فإنما هلك من قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم»(٤) وقام يوما(٥) وهو يعرف في وجهه الغضب، فذكر الساعة وذكر قبلها أمورا عظاما ثم قال: «من أحب أن يسأل عن شىء فليسأل عنه! فوالله لا تسألونى عن شىء إلا أخبرتكم به ما دمت فى مقامى هذا» قال: فأكثر الناس من

---

(١) أخرجه مسلم. والرجل هو الأقرع بن حابس كما صرح به أحمد والدارقطنى فى حديث صحيح.

(٢) ذكره النووى فى الأربعين عن الدارقطنى ببعض اختلاف.

(٣) متفق عليه وقد تقدم.

(٤) متفق عليه وقد تقدم.

(٥) رواه الشيخان.

البكاء حين سمعوا ذلك، وأكثر رسول الله ﷺ أن يقول: «سلونى!» فقام عبد الله ابن حذافة السهمى فقال: من أبى؟ فقال: «أبوك حذافة» فلما أكثر أن يقول «سلونى» برك عمر بن الخطاب على ركبتيه فقال: يا رسول الله رضينا بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمحمد نبيا قال: فسكت رسول لله ﷺ حين قال عمر ذلك وقال «والذى نفسى بيده لقد عرضت على الجنة والنار آنفا فى عُرض هذا الحائط وأنا أصلى فلم أر كاليوم فى الخير والشر» وظاهر هذا المساق يقتضى أنه إنما قال «سلونى» فى معرض الغضب، تنكيلابهم فى السؤال حتى يروا عاقبة ذلك، ولأجل ذلك ورد فى الآية قوله ﴿**إن تبد لكم تسؤكم**﴾.

ومثل ذلك قصة أصحاب البقرة، فقد روى عن ابن عباس أنه قال: «لو ذبحوا بقرة ما لأجزأتهم، ولكن شددوا فشدد الله عليهم، حتى ذبحوها وما كادوا يفعلون.

وقال الربيع بن خيثم: يا عبد الله ما علمك الله فى كتابه من علم فاحمد الله، وما استأثر عليك به من علم فَكِلْهُ إلى عالمه، ولا تتكلف، فإن الله يقول لنبيه عليه الصلاة والسلام: ﴿**قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ**﴾

[ص: ٨٦]

وفى الحديث أنه عليه الصلاة والسلام «نهى عن الأغلوطات»[1] فسره الأوزاعى فقال: يعنى صعاب المسائل.

وذكرت المسائل عند معاوية فقال: أما تعلمون أن رسول الله ﷺ نهى عن عُضَل المسائل؟

وعن عبدة بن أبى لبابة قال: وددت أن حظّى من أهل هذا الزمان أن لا أسألهم عن شىء ولا يسألونى، يتكاثرون بالمسائل كما يتكاثر أهل الدراهم بالدراهم.

---

(١) رواه أحمد وأبو داود عن معاوية. وإسناده حسن.

وسئل مالك عن حديث «نهاكم عن قيل وقال، وكثرة السؤال» قال: أما كثرة السؤال فلا أدرى أهو ما أنتم فيه مما أنهاكم عنه من كثرة المسائل، فقد كره رسول الله ﷺ المسائل وعابها، وقال الله تعالى: ﴿ **لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ** ﴾ فلا أدرى أهو هذا أم السؤال فى الاستعطاء؟

وعن عمر بن الخطاب أنه قال على المنبر: أحرّج بالله كل امرئ سأل عن شيء لم يكن[1]، فإن الله بين ما هو كائن.

وقال ابن وهب: قال لى مالك وهو ينكر كثرة الجواب للمسائل: يا عبد الله، ما علمته فقل به ودُلَّ عليه، ومالم تعلم فاسكت عنه، وإياك أن تتقلد للناس قلاده سوء.

وقال الأوزاعى: إذا أراد الله أن يحرم عبده بركة العلم ألقى على لسانه الأغالبط.

وعن الحسن قال: إن شرار عباد الله الذى يجيئون بشرار المسائل يعنتون بها عباد الله.

وقال الشعبي: والله لقد بغض هؤلاء القوم إلىَّ المسجد حتى لهو أبغض إلى من كناسة دارى! قلت: من هم يا أبا عمر؟ قال: الأرأيتيون! قال: ما كلمة أبغض إلىَّ من «رأيت». وقال أيضا لداود ألا احفظ عنى ثلاثا إذا سئلت عن مسألة فأجبت فيها فلا تتبع مسألتك أرأيت، فإن الله قال فى كتابه ﴿ **أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ** ﴾ حتى فرغ من الآية. والثانية: إذا سئلت عن مسألة فلا تقس شيئا بشيء، فربما حرمت حلالاً أو حللت حراما. والثالثة: إذا سئلت عما لا تعلم فقل: لا أعلم، وأنا شريكك.

وقال يحيى بن أيوب: بلغنى أن أهل العلم كانوا يقولون: إذا أراد الله أن لا يُعلّم عبده شغله بالأغاليط.

---

(١) يريد الافتراضات الصرفة أما ما يقع فى العادة فإن الشريعة تكفلت به لا ينقصها منه شيء، وهذا معنى قوله «فإن الله قد بين ماهو كائن».

والآثار كثيرة.

والحاصل أن كثرة السؤال ومتابعة المسائل بالأبحاث العقلية والاحتمالات النظرية مذموم. وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ قد وعظوا فى كثرة السؤال حتى امتنعوا منه. وكانوا يحبون أن يجئ الأعراب فيسألون حتى يسمعوا كلامه، ويحفظوا منه العلم. ألا ترى ما فى الصحيح عن أنس قال: نهينا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء. فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع. ولقد أمسكوا عن السؤال حتى جاء جبريل فجلس إلى النبى ﷺ. فسأله عن الإسلام والإيمان والإحسان والساعة وأماراتها. ثم أخبرهم عليه الصلاة والسلام أنه جبريل وقال: «أراد أن تعلموا إذ لم تسألوا» وهكذا كان مالك بن أنس لا يقدم عليه فى السؤال كثيرا وكان أصحابه يهابون ذلك. قال أسد بن الفرات – وقد قدم على مالك – وكان ابن القاسم وغيره من أصحابه يجعلوننى أسأله عن المسألة، فإذا أجاب يقولون: قل له فإن كان كذا، فأقول له، فضاق علىّ يوما فقال لى: هذه سليسلة بنت سليسلة، إن أردت هذا فعليك بالعراق!

وإنما كان مالك يكره فقه العراقيين وأحوالهم لإيغالهم فى المسائل وكثرة تقريعهم فى الرأى.

وقد جاء عن عائشة أن امرأة سألتها عن قضاء الحائض الصوم دون الصلاة، فقالت لها: أحرورية أنت؟ إنكارا عليها السؤال عن مثل هذا.

وقضى النبى ﷺ فى الجنين بغرة، فقال الذى قضى عليه: كيف أغرم مالا شرب ولا أكل، ولا شهق ولا استهل، ومثل ذلك يطلّ؟ فقال عليه الصلاة والسلام: «إنما هذا من إخوان الكهان».

وقال ربيعة لسعيد فى مسألة عقل الأصابع: حين عظم جرحها، واشتدت مصيبتها، نقص عقلها؟! فقال سعيد: أعراقى أنت؟ فقلت: بل عالم متثبت، أو جاهل متعلم فقال: هى السنة يا ابن أخى. وهذا كاف فى كراهية كثرة السؤال فى الجملة.

مواضع الأسئلة المذمومة:

قال الشاطبى:

ويتبين من هذه الأسئلة أن لكراهية السؤال مواضع. نذكر منها عشرة مواضع.

(أحدها) السؤال عما لا ينفع فى الدين. كسؤال عبد الله بن حذافة: من أبى؟ وروى فى التفسير أنه عليه الصلاة والسلام سئل: ما بال الهلال يبدو رقيقا كالخيط، ثم لا يزال ينمو حتى يصير بدرا. ثم ينقص إلى أن يصير كما كان؟ فأنزل الله: ﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ** ﴾ [البقرة:١٨٩] فإنما أجيب بما فيه من منافع الدين.

(والثانى) أن يسأل بعد ما بلغ من العلم حاجته، كما سأل الرجل عن الحج أكل عام؟ مع أن قوله تعالى: ﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ** ﴾ [آل عمران:٩٧] قاض بظاهره أنه للأبد، لإطلاقه. ومثله سؤال بنى إسرائيل بعد قوله: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً** ﴾ [البقرة:٦٧].

(والثالث) السؤال من غير احتياج إليه فى الوقت، وكأن هذا – والله أعلم – خاص بما لم ينزل فيه حكم، وعليه يدل قوله «ذرونى ما تركتكم». وقوله «وسكت عن أشياء رحمة لكم لا عن نسيان فلا تبحثوا عنها».

(والرابع) أن يسأل عن صعاب المسائل وشرارها. كما جاء النهى عن الأغلوطات.

(والخامس) أن يسأل عن علة الحكم، وهو من قبيل التعبدات التى لا يعقل لها معنى، أو السائل ممن لا يليق به ذلك السؤال كما فى حديث قضاء الصوم دون الصلاة.

(والسادس) أن يبلغ بالسؤال إلى حد التكلف والتعمق، وعلى ذلك يدل قوله تعالى: ﴿ **قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ** ﴾ ولما سأل

الرجل: يا صاحب الحوض، هل ترد حوضك السباع؟ قال عمر بن الخطاب: يا صاحب الحوض لا تخبرنا، فإنا نرد على السباع وترد علينا. الحديث[1].

(والسابع) أن يظهر من السؤال معارضة الكتاب والسنة بالرأى. ولذلك قال سعيد: أعراقى أنت؟ وقيل لمالك بن أنس: الرجل يكون عالما بالسنة أيجادل عنها؟ قال: لا. ولكن يخبر بالسنة، فإن قبلت منه وإلا سكت.

(والثامن) السؤال عن المتشابهات، وعلى ذلك يدل قوله تعالى: ﴿ **فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ** ﴾ [آل عمران: ٧] وعن عمر بن عبد العزيز: من جعل دينه غرضا للخصومات أسرع التنقل. ومن ذلك: سؤال من سأل مالكا عن الاستواء، فقال: الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والسؤال عنه بدعة.

(والتاسع) السؤال عما شجر بين السلف الصالح، وقد سئل عمر بن عبد العزيز عن قتال أهل صفين فقال: تلك دماء كفَّ الله عنها يدى. فلا أحب أن يلطخ بها لسانى.

(والعاشر) سؤال التعنت والإفحام، وطلب الغلبة فى الخصام. وفى القرآن ذم نحو هذا ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ** ﴾ [البقرة: ٢٠٤] وقال: ﴿ **بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ** ﴾ [الزخرف: ٥٨] وفى الحديث: «أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»[2].

هذه جملة من المواضع التى يكره السؤال فيها، يقاس عليها ما سواها.

---

(١) السائل هو عمرو بن العاص كان فى ركب فيه عمر. والحديث أخرجه مالك. راجع التيسير فى كتاب الطهارة، رقم (١٤) ص٢٤ ومعنى: لا تخبرنا: اتركنا على البراءة الأصلية واليقين الأصلى الذى لا يزول بالشك العارض، ومقتضى كلام عمر: أن شرب السباع من الحياض لا ينجسها.

(٢) رواه الشيخان والترمذى والنسائى وأحمد عن عائشة.

وليس النهى فيها واحدا بل فيها ما تشتد كراهيته، ومنها ما يخف، ومنها ما يحرم، ومنها ما يكون محل اجتهاد. وعلى جملة منها يقع النهى عن الجدال فى الدين كما جاء «أن المراء فى القرآن كفر»[1] وقال تعالى: ﴿**وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ**﴾ الآية! وأشباه ذلك من الآى أو الأحاديث. فالسؤال فى مثل ذلك منهى عنه، والجواب بحسبه[2].

متى يحسن السؤال؟

وإذا عرفنا مواضع السؤال المذمومة - التى قد يكون السؤال مكروها تنزيها أو تحريما، أو محرما - فقد بقى علينا أن نعرف المواضع التى يحسن فيها السؤال. وعلينا أن نقتبس ذلك من الإمام الشاطبى أيضا، فقد قال هنا:

إن السؤال إما أن يقع من عالم أو غير عالم. وأعني بالعالم المجتهد، وغير العالم المقلد. وعلى كلا التقديرين إما أن يكون المسئول عالما أو غير عالم. فهذا أربعة أقسام:

(الأول) سؤال العالم وذلك فى المشروع يقع على وجوه، كتحقيق ما حصل، أو رفع إشكال عنَّ له، وتذكر ما خشى عليه النسيان، أو تنبيه المسؤول على خطأ يورده مورد الاستفاده، أو نيابة منه عن الحاضرين من المتعلمين، أو تحصيل ما عسى أن يكون فاته من العلم.

(والثانى) سؤال المتعلم لمثله. وذلك أيضا يكون على وجوه، كمذكراته له بما سمع، أو طلبه منه ما لم يسمع مما سمعه المسؤول، أو تمرنه معه فى المسائل قبل لقاء العالم، أو التهدى بعقله إلى فهم ما ألقاء العالم.

---

(١) رواه أحمد عن أبى هريرة (٧٨٤٨) وما شيم شعيب وزملاؤه حديث صحيح وقد رواه ابن حبان (٧٢) والحاكم وصححه ووافقه الذهبى (٢/٢٢٣) وله عند أحمد شاهد من حديث عمر ابن العاص، وآخر من حديث أبى جهم.

(٢) الموافقات (٤/٣١٩ - ٣٢١).

(والثالث) سؤال العالم للمتعلم. وهو على وجوه كذلك، كتنبيهه على موضع إشكال يطلب رفعه، أو اختبار عقله أين بلغ؟، والاستعانة بفهمه إن كان لفهمه فضل، أو تنبيهه على ما علم ليستدل به على ما لم يعلم.

(والرابع) وهو الأصل الأول، سؤال المتعلم للعالم. وهو يرجع إلى طلب علم ما لم يعلم.

فأما الأول والثاني والثالث فالجواب عنه مستحق إن علم، ما لم يمنع من ذلك عارض معتبر شرعا، وإلا فالاعتراف بالعجز.

وأما الرابع فليس الجواب بمستحق بإطلاق، بل فيه تفصيل [1].

ونقل الحافظ ابن حجر في (الفتح) في هذا الموضوع كلاما قيما عن بعض الأئمة يحسن بنا أن نذكره هنا، لما فيه من تأصيل وتفصيل.

والتحقيق في ذلك أن البحث عما لا يوجد فيه نص على قسمين:

أحدهما: أن يبحث عن دخوله في دلالة النص على اختلاف وجوهها فهذا مطلوب لا مكروه بل ربما كان فرضاً على من تعين عليه من المجتهدين.

ثانيهما: أن يدقق النظر في وجوه الفروق فيفرق بين متماثلين بفرق ليس له أثر في الشرع مع وجود وصف الجمع أو بالعكس بأن يجمع بين متفرقين بوصف طردي مثلاً فهذا الذي ذمه السلف، وعليه ينطبق حديث ابن مسعود رفعه «هلك المتنطعون» أخرجه مسلم فرأوا أن فيه تضييع الزمان بما لا طائل تحته.

ومثله الإكثار من التفريع على مسألة لا أصل لها في الكتاب ولا السنة ولا الإجماع وهي نادرة الوقوع جداً، فيصرف فيها زماناً كان صرفه في غيرها أولى ولا سيما إن لزم من ذلك إغفال التوسع في بيان ما يكثر وقوعه.

وأشد من ذلك في كثرة السؤال، البحث عن أمور مغيبة ورد الشرع بالإيمان

---

(١) الموافقات (٤/٣١٧، ٣١٩)

بها مع ترك كيفيتها، ومنها ما لا يكون له شاهد فى عالم الحس، كالسؤال عن وقت الساعة وعن الروح وعن مدة هذه الأمة، إلى أمثال ذلك مما لا يعرف إلا بالنقل الصرف، والكثير منه لم يثبت فيه شيء فيجب الإيمان به من غير بحث.

وأشد من ذلك ما يوقع كثرة البحث عنه فى الشك والحيرة، مثال ذلك فى حديث أبى هريرة رفعه «لايزال الناس يتساءلون حتى يقال هذا الله خلق الخلق فمن خلق الله».

وقال بعض الشراح: مثال التنطع فى السؤال حتى يفضى بالمسؤول إلى الجواب بالمنع بعد أن يفتى بالإذن أن يسأل عن السلع التى توجد فى الأسواق، هل يكره شراؤها ممن هى فى يده من قبل البحث عن مصيرها إليه أو لا؟ فيجيبه بالجواز فإن عاد فقال أخشى أن يكون من نهب أو غصب، ويكون ذلك الوقت قد وقع شيء من ذلك فى الجملة فيحتاج أن يجيبه بالمنع، ويقيد ذلك إن ثبت شيء من ذلك حرم، وإن تردد كره أو كان خلاف الأولى، ولو سكت السائل عن هذا التنطع لم يزد المفتى على جوابه بالجواز.

وإذا تقرر ذلك فمن يسد باب المسائل حتى فاته معرفة كثير من الأحكام التى يكثر وقوعها فإنه يقل فهمه وعلمه، ومن توسع فى تفريع المسائل وتوليدها ولا سيما فيما يقل وقوعه أو يندر، ولا سيما إن كان الحامل على ذلك المباهاة والمغالبة، فإنه يذم فعله وهو عين الذى كرهه السلف.

ومن أمعن فى البحث عن معانى كتاب الله، محافظاً على ما جاء فى تفسيره عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه الذين شاهدوا التنزيل وحصَّل من الأحكام ما يستفاد من منطوقه ومفهومه، وعن معانى السنة وما دلت عليه كذلك مقتصراً على ما يصلح للحجة منها فإنه الذى يحمد وينتفع به، وعلى ذلك يحمل عمل فقهاء الأمصار من التابعين فمن بعدهم، حتى حدثت الطائفة الثانية فعارضتها الطائفة الأولى، فكثر بينهم المراء والجدال وتولدت البغضاء

وتسمَّوا خصوماً وهم من أهل دين واحد، والوسط هو المعتدل من كل شيء، وإلى ذلك يشير قوله ﷺ في الحديث الماضي «فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم علي أنبيائهم» فإن الاختلاف يجر إلى عدم الانقياد.

وهذا كله من حيث تقسيم المشتغلين بالعلم، وأما العمل بما ورد في الكتاب والسنة والتشاغل به فقد وقع الكلام في أيهما أولى، والإنصاف أن يقال: كلما زاد على ماهو في حق المكلف فرض عين، فالناس فيه على قسمين: من وجد في نفسه قوة على الفهم والتحرير فتشاغله بذلك أولى من إعراضه عنه، وتشاغله بالعبادة لما فيه من النفع المتعدى.

ومن وجد في نفسه قصوراً فإقباله على العبادة أولى، لعسر اجتماع الأمرين، فإن الأول لو ترك العلم لأوشك أن يضيع بعض الأحكام بإعراضه، والثاني لو أقبل على العلم وترك العبادة فاته الأمران، لعدم حصول الأول له وإعراضه به عن الثاني والله الموفق [1].

---

(١) فتح الباري جـ١٣ ص ٢٦٧، ٢٦٨، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - طبعة السلفية.

المفاضلة بين الأنبياء:

ومما لا ينبغى عليه عمل أيضا: المفاضلة بين الأنبياء بعضهم وبعض، فقد ذكر الله تعالى فى كتابه أنه فضل الرسل والنبيين بعضهم على بعض، كما قال تعالى: ﴿ **تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات وآتينا عيسى ابن مريم البينات وأيدناه بروح القدس** ﴾[البقرة: ٢٥٣]

وقال: ﴿ **ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض وآتينا داود زبورا** ﴾ [الإسراء: ٥٥]

وقال: ﴿ **وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم وأخذنا منهم ميثاقا غليظا** ﴾ [الأحزاب: ٧] فخص هؤلاء الخمسة بالذكر لما لهم من فضل.

كما خصهم بالذكر في قوله تعالى: ﴿ **شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه** ﴾ [الشورى: ١٣]

ولهذا قال العلماء: إن هؤلاء الخمسة هم أولو العزم من الرسل، الذين أمر الله رسوله أن يصبر كما صبروا ﴿ **فاصبر كما صبر أولوا العزم من الرسل ولا تستعجل لهم** ﴾ [الأحقاف: ٣٥]

وقال تعالى: ﴿ **إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين** ﴾ [آل عمران: ٣٣]

ومع هذا لم يأمرنا الله تعالى أن نفاضل بين أنبيائه ورسله، ولكن أمرنا أن نؤمن بهم جميعا، ولا نفرق بين أحد منهم، كما قال تعالى: ﴿ **قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون** ﴾ [البقرة: ١٣٦]

وقال رسولنا محمد ﷺ: «لا تفضلوا بين أنبياء الله»(١).

وروى الشيخان عن أبى هريرة قال: استب رجلان: رجل من المسلمين،

---

(١) متفق عليه عن ابى هريرة، وهو جزء من الحديث الذى بعده

ورجل من اليهود، فقال المسلم: والذى اصطفى محمدا على العالمين. فقال اليهودى: والذى اصطفى موسى على العالمين! فغضب المسلم على اليهودى فلطمه، فأتى اليهودى رسول الله ﷺ، فسأله فأخبره، فدعاه (أى المسلم) رسول الله ﷺ، فاعترف بذلك. فقال رسول الله: «لا تخيرونى على موسى، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فإذا موسى ممسك بجانب العرش، فلا أدرى أكان ممن صعق فأفاق قبلى أم كان مما استثنى الله عز وجل»(١).

المفاضلة بين الصحابة والحديث فيما شجر بينهم:

ومما نبه عليه الإمام الشهيد هنا فيما لا ينبنى عليه عمل: المفاضلة بين الصحابة بعضهم وبعض، والكلام فيما شجر بينهم من خلاف، مثل ما حدث بين على رضى الله عنه من جانب، وطلحة والزبير وعائشة رضى الله عنهم من جانب آخر، وما حدث بين على ومعاوية رضى الله عنهما، وهى التى سماها من سماها (الفتنة الكبرى) والتى سفك فيها من الدماء ما سفك. لعلها أضعاف ما سفك فى الغزوات والسرايا النبوية، والفتوح الإسلامية فى عهد الراشدين.

ولكن حسبنا هنا أن نقرر جملة حقائق مهمة:

ثناء الله على الصحابة فى كتابه:

١- الأولى: أن الله تعالى قد أثنى على الصحابة جميعا، وخصوصا المهاجرين والأنصار، وأهل بيعة الرضوان، كما قال تعالى: ﴿**مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا**﴾[الفتح: ٢٩]

ففى هذه الآية ثناء عاطر على جميع الأصحاب الكرام.

وكذلك فى قوله تعالى: ﴿**لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ**﴾

[الحديد: ١٠]

---

(١) متفق عليه من حديث أبى هريرة، ورواه البخارى فى الخصومات ومسلم فى الفضائل، ورواياه بنحوه عن أبى سعيد. اللؤلؤ والمرجان (١٥٣٤) و(١٥٣٥).

وهكذا بعد أن فضل الذين أنفقوا وقاتلوا مع رسول الله قبل الفتح على الذين أنفقوا وقاتلوا بعد الفتح، قال: (وكلا وعد الله الحسنى) ليشمل الجميع بفضلة وكرامته.

وقال عز وجل ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

فأطلق رضاه عن السابقين من المهاجرين والأنصار، وقيده فيمن اتبعهم بأن يكون اتباعا بإحسان.

وقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ * وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[الحشر: ٨، ٩].

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَّنَصَرُوا أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٤].

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾[الفتح: ١٨]

وقال تعالى: في عقب غزوة أحد: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾[آل عمران: ١٥٢].

وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾[آل عمران: ١٥٥].

فهذه الآيات كلها وغيرها تبين فضل الصحابة – رضى الله عنهم – جميعا. وخصوصا السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وأهل بيعة الرضوان، وأهل أحد.

ثناء الرسول ﷺ عليهم فى أحاديثه :

٢- كما أثنى الله تبارك وتعالى على الصحابة فى كتابه العزيز، أثنى عليهم الرسول الكريم فى أحاديثه التى استفاضت وتكاثرت، فى مدح أفراد منهم خاصة، وفى مدحهم عامة.

من هذه الأحاديث :

« خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم »(١).

« يأتى زمان تغزو فئام (جماعة كثيرة) من الناس، فيقال : فيكم من صحب النبى ﷺ ؟ فيقال : نعم فيفتح عليه. ثم يأتى زمان فيقال : فيكم من صحب أصحاب النبى ﷺ ؟ فيقال نعم، فيفتح ، ثم يأتي زمان، فيقال : فيكم من صحب صاحب أصحاب النبى ﷺ ؟ فيقال : نعم فيفتح »(٢).

« لاتسبوا أصحابى، فوالذى نفسى بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا، ما بلغ مُدّ أحدهم ولا نصيفه »(٣).

وقال لعمر فى شأن أهل بدر « وما يدريكم لعل الله أطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فإنى قد غفرت لكم »(٤).

وقال : « لا يدخل النار أحد ممن بايع تحت الشجرة »(٥).

أما الثناء على الأفراد الكثيرين منهم فشىء يشق حصره، وقد امتلأت به كتب الحديث وخصوصا العشرة المبشرة بالجنة وأمثال حمزة وجعفر والحسن والحسين، من المهاجرين، وسعد بن معاذ، وسعد بن الربيع، وأبى بن كعب ومعاذ ابن جبل وغيرهم من الأنصار.

---

(١) متفق عليه عن ابن مسعود. اللؤلؤ والمرجان (١٦٤٦). وعن عمران بن حصين (١٦٤٧).

(٢) متفق عليه عن أبى سعيد الخدرى. اللؤلؤ والمرجان (١٦٤٥).

(٣) متفق عليه عن أبى سعيد. نفسه (١٦٤٩).

(٤) متفق عليه عن على. المصدر نفسه (١٦٢٢).

(٥) رواه مسلم عن أم مبشر، وأحمد وأبو داود والترمذى عن جابر. صحيح الجامع الصغير (٧٦٨٠).

شهادة التاريخ:

٣- والحقيقة الثالثة: هو شهادة التاريخ لهؤلاء الصحابة، فهم الجيل الربانى القرآنى الفريد، - كما سماه الشهيد سيد قطب - الذى تلقى القرآن للتنفيذ لا لمجرد القراءة والاستماع، وهو الذى ضحى بالأنفس والأموال فى سبيل نصرة الإسلام، وهو الذى حفظ القرآن الكريم، وأورثه لمن بعده، حتى وصل إلينا بالتواتر جيلا بعد جيل.

وهو الذى روى لنا سنن النبى الكريم، القولية والفعلية والتقريرية، لتكون هى المصدر الثانى للإسلام بعد القرآن، وهى المبينة له نظريا، والمطبقة له عمليا.

وهو الجيل الذى فتح الفتوح، وقاوم الردة، ومانعى الزكاة، واستبقي جذوة الإسلام حية فى جزيرة العرب، لنشر الدعوة بعد ذلك فى آفاق العالم.

شهادة المنطق:

٤- والحقيقة الرابعة: ما يشهد به المنطق العقلى ذاته، وهو: أن الناس عندما يكونون قريبين من عهد النبوة، يكونون أفضل حالا ممن بعدهم. فمشكاة النبوة تشع نورا وضياء وهداية، يستفيد منها أقرب الناس إليها مكانا وزمانا، وأقرب الناس فى ذلك هم أصحاب محمد ﷺ.

وفى هذا يقول ابن مسعود: من كان مستنا فليستن بمن قد مات، فإن الحى لاتؤمن عليه الفتنة. أولئك أصحاب محمد ﷺ أبر الناس قلوبا، وأعمقهم علما، وأقلهم تكلفا. اختارهم الله لصحبة نبيه، فتمسكوا بهديهم فإنهم على الهدى المستقيم.

حسن النية والتأول فيما وقع بينهم:

٥- والحقيقة الخامسة: أن ما وقع بين الصحابة من فتن كانوا فيه متأولين، ولكل رأيه واجتهاده، مع افتراض حسن الظن بهم، وحسن النية فيهم، لسوابقهم وصحبتهم للرسول الأعظم ﷺ.

ومن اجتهد وأخطأ فهو فى نظر الإسلام معذور، بل مأجور، إن شاء الله.

وقد ورد عن على رضى الله عنه أنه قرأ قوله تعالى فى وصف أهل الجنة: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر:٤٧] فقال: أرجو أن أكون أنا وطلحة والزبير من هؤلاء! فأنكر بعض أصحابه من الحاضرين ذلك، فزجره على رضى الله عنه، وقال: إذا لم أكن أنا وطلحة والزبير من هؤلاء فمن يكونون؟!

العوامل الخارجية:

٦- والحقيقة السادسة: أن هناك أيديا خفية كانت تعبث من وراء ستار، لتحرك الأحداث، وتوجهها إلى حيث تثير الفتنة، وتؤجج نار الخلاف، ولا تدع مجالا للتثبت أو المراجعة، أو التفاهم والتصالح، وقد عرف هذا فى الحرب بين على وأصحاب الجمل، كلما تفاهموا واتفقوا أو أوشكوا أن يتفقوا، وقع ما يعكر الصفو، ويوقد النار، ويعيدها جذعة.

وعرف فى فتنة عثمان، وفى عهد على، عبد الله بن سبأ اليهودى ودوره فى تحريك الفتن.

سوابقهم تشفع لهم:

٧- الحقيقة السابعة: أن الصحابة - وإن وقعوا فى الفتن أو أوقعوا فيها - لهم سوابق فى البذل والجهاد وصدق التضحية فى سبيل الله، تشفع لهم عند الله.

هذا ما قاله الرسول ﷺ لعمر حين قال عن حاطب بن أبى بلتعة: دعنى اضرب عنقه فقد نافق! وقد أراد أن يبلغ أهل مكة بمقدم رسول الله إليهم لفتحها، وكان الرسول حريصا على أن يباغتهم بالفتح فيجبرهم على التسليم بدون خسائر، أو بأقل خسائر ممكنة.. فقال: مهلا يا عمر، ما يدريكم لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم(١).

---

(١) تقدم تخريجه.

وهذا منطق عادل، فلا ينبغى أن يلغى تاريخ الإنسان كله من أجل خطأ ارتكبه أو خطيئة اقترفها، فأى جواد لايكبو؟ وأى سيف لاينبو؟

تلك أمة قد خلت:

٨- والحقيقة الثامنة: تتمثل فيما أجاب به الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه، حين سئل عما شجر بين الصحابة، وما سفك من دماء، فقال: تلك دماء طهر الله منها أيدينا، فلا نلطخ بها ألسنتنا.

ومعنى هذا: أنه لا ضرورة لنبش هذا الماضى بما فيه من فتن ومآسى عافانا الله من شهودها، ولسنا مسئولين عنها، كما قال تعالى: ﴿ **تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾ [البقرة: ١٣٤]

عقيدة أهل السنة فى الصحابة كما ذكرها الغزالى:

وقد لخص الإمام الغزالى القول فى شرح عقيدة أهل السنة فى الصحابة والخلفاء الراشدين رضى الله عنهم فى كتابه (الاقتصاد فى الاعتقاد) تلخيصا رائعا فقال:

اعلم أن للناس فى الصحابة والخلفاء إسرافًا فى أطراف، فمن مبالغ فى الثناء حتى يدعى العصمة للأئمة.

ومن متهجم على الطعن يطلق اللسان بذم الصحابة.

فلا تكونن من الفريقين واسلك طريق الاقتصاد فى الاعتقاد.

وأعلم أن كتاب الله مشتمل على الثناء على المهاجرين والأنصار، وتواترت الأخبار بتزكية النبى ﷺ إياهم بألفاظ مختلفة، كقوله «خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم» وما من واحد إلا وورد عليه ثناء خاص فى حقه يطول نقله.

فينبغى أن تستصحب هذا الاعتقاد فى حقهم ولا تسىء الظن بهم، وما يحكى عن أحوال تخالف مقتضى حسن الظن، فأكثر ما ينقل مخترع بالتعصب فى حقهم، ولا أصل له، وما ثبت نقله فالتأويل متطرق إليه. ولم يجز ما لايتسع

العقل لتجويز الخطأ والسهو فيه، وحمل أفعالهم على قصد الخير وإن لم يصيبوه.

والمشهور من قتال معاوية مع علي ومسير عائشة رضي الله عنهم إلى البصرة، والظن بعائشة أنها كانت تطلب تطفئة الفتنة ولكن خرج الأمر من الضبط، فأواخر الأمور لا تبقى على وفق طلب أوائلها، بل تنسل عن الضبط، والظن بمعاوية أنه كان على تأويل وظن فيما كان يتعاطاه.

وما يحكى سوى هذا من روايات الآحاد، فالصحيح منه مختلط بالباطل، والاختلاف أكثره اختراعات الروافض والخوارج، وأرباب الفضول الخائضين في هذه الفنون.

فينبغي أن تلازم الإنكار في كل ما لم يثبت، وما ثبت فتستنبط له تأويلا. فما تعذر عليك فقل: لعل له تأويلا وعذرا لم أطلع عليه.

واعلم أنك في هذا المقام بين أن تسيء الظن بمسلم وتطعن عليه وتكون كاذبا، أو تحسن الظن به وتكف لسانك عن الطعن وأنت مخطئ مثلا.

والخطأ في حسن الظن بالمسلم أسلم من الصواب بالطعن فيهم، فلو سكت إنسان مثلا عن لعن إبليس أو لعن أبي جهل أو أبي لهب أو من شئت من الأشرار طول عمره، لم يضره السكوت، ولو هفا هفوة بالطعن في مسلم بما هو برئ عند الله تعالى منه، فقد تعرض للهلاك.

بل اكثر ما يعلم في الناس لا يحل النطق به لتعظيم الشرع الزجر عن الغيبة، مع أنه إخبار عما هو متحقق في المغتاب.

فمن يلاحظ هذه الفصول، ولم يكن في طبعه ميل إلى الفضول، آثر ملازمته السكوت وحسن الظن بكافة المسلمين، وإطلاق اللسان بالثناء على جميع السلف الصالحين.

هذا حكم الصحابة عامة. فأما الخلفاء الراشدون فهم أفضل من غيرهم، وترتيبهم في الفضل عند أهل السنة كترتيبهم في الإمامة، وهذا لمكان أن قولنا

فلان أفضل من فلان: أن معناه: إن محله عند الله تعالى فى الآخرة أرفع، وهذا غيب لا يطلع عليه إلا الله ورسوله إن أطلعه عليه، ولايمكن أن يُدَّعى نصوص قاطعة من صاحب الشرع متواترة مقتضية للفضيلة على هذا الترتيب، بل المنقول الثناء على جميعهم. واستنباط حكم الترجيحات فى الفضل من دقائق ثنائه عليهم، رمى فى عماية، واقتحام أمر آخر أغنانا الله عنه، وتعرّف الفضل عند الله تعالى بالأعمال مشكل أيضا، وغايته رجم ظن، فكم من شخص منخرم الظاهر وهو عند الله بمكان، ليقين فى قلبه، وخلق خفى فى باطنه، وكم من مزين بالعبادات الظاهرة، وهو فى سخط الله، لخبث مستكن فى باطنة فلا مطلع على السرائر إلا الله تعالى. ولكن إذا ثبت أنه لا يعرف الفضل إلا بالوحى، ولا يعرف من النبى إلا بالسماع، وأولى الناس بالسماع ما يدل على تفاوت الفضائل الصحابة الملازمون لأحوال النبى ﷺ، وهم قد أجمعوا على تقديم أبى بكر، ثم نص أبو بكر على عمر، ثم أجمعوا من بعده على عثمان، ثم على علىّ رضى الله عنهم. وليس يظن منهم الخيانة فى دين الله تعالى لغرض من الأغراض، كان إجماعهم على ذلك من أحسن ما يستدل به على مراتبهم فى الفضل، ومن هذا اعتقد أهل السنة هذا الترتيب فى الفضل، ثم بحثوا عن الأخبار فوجدوا فيها ما عرف به مستند الصحابة وأهل الإجماع فى هذا الترتيب. فهذا ما أردنا أن نقتصر عليه من أحكام الإمامة والله أعلم وأحكم[1].

عقيدة أهل السنة فى الصحابة وأهل البيت كما ذكرها ابن تيمية:

وقال الإمام ابن تيمية يبين موقف أهل السنة من الصحابة ومن آل البيت رضى الله عنهم:

من أصول أهل السنة والجماعة: سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ، كما وصفهم الله به فى قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ**﴾[الحشر: ١٠].

---

(١) الاقتصاد فى الاعتقاد لأبى حامد الغزالى ص٢١٨ - ٢٢٠.

وطاعة النبى ﷺ فى قوله: «لا تسبوا أصحابى. فوالذى نفسى بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»(١).

ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع: من فضائلهم ومراتبهم. فيفضلون من أنفق قبل الفتح - وهو صلح الحديبية - وقاتل على من أنفق من بعده وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار، ويؤمنون بأن الله قال لأهل بدر - وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر - : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة، كما أخبر به النبى ﷺ، بل قد رضى الله عنهم ورضوا عنه، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة.

ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة، كالعشرة، وكثابت بن قيس بن شماس، وغيرهم من الصحابة.

ويحبون أهل بيت رسول الله ﷺ، ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ، حيث قال يوم غدير خم: «أذكركم الله فى أهل بيتى، أذكركم الله فى أهل بيتى»(٢) وقال أيضا للعباس عمه - وقد اشتكى إليه أن بعض قريش يجفو بنى هاشم - فقال: «إن الله اصطفى بنى إسماعيل، واصطفى من بنى إسماعيل كنانة، واصطفى من كنانة قريشا، واصطفى من قريش هاشما، واصطفانى، من هاشم»(٣).

ويتولون أزواج النبى ﷺ أمهات المؤمنين، ويؤمنون بأنهن أزواجه فى الآخرة، خصوصا خديجة رضى الله عنها أم أكثر أولاده، وأول من آمن به وعاضده على أمره، وكان لها منه المنزلة العالية.

والصديقة بنت الصديق رضى الله عنهما، التى قال فيها النبى ﷺ: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»(٤).

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه مسلم فى فضائل الصحابة (٢٤٠٨) وكرر العبارة ثلاث مرات، كما رواه أحمد (٤/٣٦٦) والنسائى فى الكبرى، والدارمى (٢/٤٣١) وابن خزيمة (٤/٦٢) وابن حبان (١/١٨٦) والحاكم (٣/١٠٩ و١٤٨ و٥٣٣).

(٣) رواه مسلم والترمذى عن واثلة. صحيح الجامع الصغير (١٧١٧).

(٤) رواه أبو نعيم فى فضائل الصحابة عن عائشة. صحيح الجامع الصغير وزيادته (٤٢١٨)

ويتبرءون من طريقة الروافض، الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم.

ومن طريقة النواصب، الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل.

ويمسكون عما شجر بين الصحابة.

ويقولون: إن هذه الآثار المروية فى مساويهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيدَ فيه ونقص وغير عن وجهه، والصحيح منه: هم فيه معذورون، إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون.

وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل تجوز عليهم الذنوب فى الجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى إنه يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم، لأن لهم من الحسنات التى تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم، وقد ثبت بقول رسول الله ﷺ: «أنهم خير القرون» «وأن المد من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهبا ممن بعدهم».

ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غفر له بفضل سابقته، أو بشفاعة محمد ﷺ، الذى هم أحق الناس بشفاعته، أو ابتلى ببلاء فى الدنيا كفر به عنه. فإذا كان هذا فى الذنوب المحققة، فكيف بالأمور التى كانوا فيها مجتهدين: إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور لهم؟

ثم القدر الذى ينكر من فعل بعضهم قليل نزر، مغمور فى جنب فضائل القوم ومحاسنهم، من الإيمان بالله ورسوله، والجهاد فى سبيله، والهجرة والنصرة، والعلم النافع والعمل الصالح.

ومن نظر فى سيرة القوم بعلم وبصيرة، وما من الله به عليهم من الفضائل علم يقينا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم هم الصفوة من قرون هذه الأمة، التى هى خير الأمم وأكرمها على الله تعالى[1].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣/١٥٢- ١٥٦).

كلمة منيرة للذهبي :

ولقد قرأت للإمام الحافظ الذهبي كلمات مشرقة حول ما شجر بين الصحابة ذكرها استطرادا، وهو يترجم للإمام الشافعي رضي الله عنه، وكلام بعض معاصريه فيه قال :

قلت : كلام الأقران إذا تبرهن لنا أنه بهوى وعصبية، لا يلتفت إليه، بل يطوى ولا يروى، كما تقرر من الكف عن كثير مما شجر بين الصحابة وقتالهم رضي الله عنهم أجمعين، ومازال يمر بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء، ولكن أكثر ذلك منقطع وضعيف، وبعضه كذب، وهذا فيما بأيدينا وبين علمائنا، فينبغي طَيُّه وإخفاؤه، بل إعدامه لتصفو القلوب، وتتوفر على حب الصحابة، والترضي عنهم، وكتمان ذلك متعين عن العامة وآحاد العلماء، وقد يرخص في مطالعة ذلك خلوة للعالم المنصف العَرِيّ من الهوى، بشرط أن يستغفر لهم، كما علمنا الله تعالى حيث يقول : ﴿ **وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا** ﴾[الحشر : ١٠] فالقوم لهم سوابق، وأعمال مكفرة لما وقع منهم، وجهاد محاء، وعبادة ممحصة.. ولسنا ممن يغلو في أحد منهم، ولا ندعي فيهم العصمة، نقطع بأن بعضهم أفضل من بعض، ونقطع بأن أبا بكر وعمر أفضل الأمة، ثم تتمة العشرة المشهود لهم بالجنة، وحمزة وجعفر ومعاذ وزيد، وأمهات المؤمنين، وبنات نبينا ﷺ، وأهل بدر مع كونهم على مراتب، ثم الأفضل بعدهم مثل أبي الدرداء وسلمان الفارسي وابن عمر وسائر أهل بيعة الرضوان الذين رضي الله عنهم بنص آية سورة الفتح(١)، ثم عموم المهاجرين والأنصار كخالد بن الوليد والعباس وعبد الله بن عمرو ، وهذه الحلبة، ثم سائر من صحب رسول الله ﷺ وجاهد معه، أو حج معه، أو سمع منه، رضي الله عنهم أجمعين وعن جميع

---

(١) هي الآية رقم (١٨)، ونصها : ﴿ **لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا** ﴾. وكانت عدة الذين شهدوا هذه البيعة ألفا وخمس مئة كما في «الصحيحين»، وانظر : «زاد المعاد» (٣ / ٢٨٧).

obeikandl.com

صواحب رسول الله ﷺ المهاجرات والمدنيات وأم الفضل وأم هانىء الهاشمية وسائر الصحابيات. فأما ما تنقله الرافضة وأهل البدع فى كتبهم من ذلك، فلا نعرج عليه، ولا كرامة، فأكثره باطل وكذب وافتراء، فدأب الروافض رواية الأباطيل، أو رد ما فى الصحاح والمسانيد، ومتى إفاقة من به سُكران؟!

ثم قد تكلم خلق من التابعين بعضهم فى بعض، وتحاربوا، وجرت أمور لا يمكن شرحها، فلا فائدة فى بثها، ووقع فى كتب التاريخ وكتب الجرح والتعديل أمور عجيبة، والعاقل خصم نفسه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، ولحوم العلماء مسمومة، وما نقل من ذلك لتبيين غلط العالم، وكثرة وهمه، أو نقص حفظه، فليس من هذا النمط، بل لتوضيح الحديث الصحيح من الحسن، والحسن من الضعيف.

وبكل حال فالجُهال والضُّلال قد تكلموا فى خيار الصحابة. وفى الحديث الثابت[1]: «لا أحد أصبر على أذى يسمعه من الله، إنهم ليدعون له ولدا، وإنه ليرزقهم ويعافيهم»[2].

---

(١) أخرجه البخارى (١٠/٤٢٦) فى الأدب: باب الصبر فى الأذى، ومسلم (٢٨٠٤) فى صفات المنافقين: باب لا أحد أصبر على أذى من الله عز وجل من طرق عن الأعمش، عن سعيد ابن جبير، عن أبى عبد الرحمن السلمى، عن أبى موسى الأشعرى.. وهو فى «المسند» (٤/٣٩٥، ٤٠١، ٤٠٥).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: (١٠/٩٢-٩٤).

خاتمـــــــة

بهذه الفصول التى شرحنا فيها حقائق إسلامية، وأصولا شرعية، بعضها يتعلق بالعقائد وأصول الدين وبعضها يتعلق بأصول الفقه وقواعد الشريعة، وبعضها يتعلق بأحكام الفقه. وبعضها يتعلق بالسلوك.

ولقد التزمنا فى بياننا وشرحنا: أن نعتمد على المصدر المعصوم، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو القرآن الكريم، وما يبينه ويؤكده من سنة الرسول الكريم الذى لا ينطق عن الهوى، ولا يصدر عنه إلا حق حتى لو اجتهد فى قضية مرة فأخطأ، فإن الوحى لا يدعه بل يسدده ويصوبه، لأن أقواله وأفعاله وتقريراته ﷺ – سنة تتبع. لهذا لا يقره الله على باطل أو خطأ، وهو يأمر بطاعته واتباعه ﴿ **مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ** ﴾، [النساء: ٨٠] ﴿ **قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ** ﴾ [آل عمران: ٣١].

لقد بيَّنا موقفنا من تراث السلف – فضلا عن الخلف – وكيف نتعامل معه، ونزنه بميزان الكتاب والسنة.

وبينا موقفنا من التمذهب والتقليد بين الغلاة والمفرّطين، وبينا متى يجوز التقليد ومتى لا يجوز، من الذى يجوز له، والذى لا يجوز.

وبينا أن الاختلاف الفقهى لا ينبغى أن يكون سببا فى التفرق الدينى، وسلطنا الضوء على ركائز (فقه الاختلاف) وهو ركائز مهمة يجب أن تدرس وتفهم، كما يجب أن ترعى وتطبق.

كما بينا ضرورة العناية بالبناء والعمل الإيجابى، بدل الاستغراق فى الافتراضيات والمحاولات البيزنطية، والدخول فيما لا يعنى، ولا ينفع فى دين ولا دنيا، مما يندرج فى دائرة (التكلف) المنهى عنه شرعا.

ليت العاملين فى الساحة الإسلامية من العلماء والدعاة والجمعيات

والهيئات والأحزاب، تأخذ هذه التعاليم بعين الاعتبار، حتى توحد صفها، وتوحد أهدافها الكبرى، تتعاون فيما تتفق عليه، وتتسامح فيما تختلف فيه، ولا سيما في هذا الوقت التي تتكتل فيه قوى الكفر ضد الإسلام وأمته وصحوته، وهو الذي حذر القرآن منه حين قال: ﴿ **وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ** ﴾ [الأنفال: ٧٣]

اللهم اجمع كلمة المسلمين على الهدى، وقلوبهم على التقى، وأنفسهم على الحب، ونياتهم على الجهاد في سبيلك، وعزائمهم على عمل الخير وخير العمل ﴿ **رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ** ﴾ [الحشر: ١٠]

obeikandl.com